

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٤

الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت كل من كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا عن تأييدها لهذا البيان.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/64/1) عن أعمال المنظمة.

يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد التزامه بمواجهة التحديات المتعددة الماثلة أمامنا من خلال تعددية الأطراف الفعالة. ونحن بحاجة إلى المشروعية الواسعة التي توفرها الأمم المتحدة أساسا لاتخاذ الإجراءات ووضع المعايير الدولية ولتنسيق جهودنا. وسيتعين على الأمم المتحدة من جانبها أن تنكيف حتى تظل محتفظة بأهميتها وتتمكن من التصدي للقضايا المعروضة علينا.

وقد ثبت أن تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه جيلنا، وعام ٢٠٠٩ عام حاسم في هذا الصدد. كما أنه أيضا عام الأمل والفرص. وسيتوجه الاتحاد الأوروبي

الكوارث الطبيعية في إندونيسيا والفلبين وساموا

الرئيس: قبل أن نشرع في تناول البندين المدرجين في جدول أعمالنا هذا الصباح، أود أن أعبر باسمي وبالنسبة عن جميع أعضاء الجمعية العامة عن عميق التعازي لحكومات إندونيسيا والفلبين وساموا وشعوبها للخسائر المفجعة في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة التي أسفرت عنها الكوارث الطبيعية الأخيرة.

وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب بسخاء وعلى وجه السرعة لأي طلب للعون.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/64/1)

الرئيس: لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/64/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأمم المتحدة في التنمية بأهمية محورية، وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أعمالها.

والأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من الشروع في بذل جهود المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية حول العالم. ونؤيد استمرار تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال، بطرق من بينها وحدة دعم الوساطة. ويعكف الاتحاد الأوروبي على بناء قدرة مماثلة ويتطلع إلى توثيق التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

علاوة على ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لأهداف مبادرة تحالف الحضارات بغية المساهمة في التفاهم المتبادل بين الدول.

وتتم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمرحلة حرجية. وتوفر الورقة المعنونة ”برنامج شراكة جديدة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“ أساساً للتفكير الاستراتيجي بشأن دور الأمم المتحدة وقدرتها في مجال حفظ السلام. وكما يبين الأمين العام في تقريره، فإن التحديات التي تواجه العاملين في حفظ السلام اليوم غير مسبقة في حجمها وتعقدها ومستوى خطورتها. ومن الأهمية بمكان إذاً أن تستمر عملية تشكيل الشراكات وتشاطر العبء بغرض إيجاد أفضل المواجهات الجماعية للصراعات الإقليمية والعالمية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بشراكة قوية ووثيقة مع الأمم المتحدة في حفظ السلام. ونواصل المشاركة في عمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة وبالعمليات ذات الولاية من الأمم المتحدة. وتساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقرابة ٤٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وانتقال المسؤوليات الذي حدث مؤخراً بين المنظمين في تشاد وكوسوفو يبرز الشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

إلى كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر يحفز الإصرار على التوصل إلى اتفاق عالمي شامل وعادل وطموح بشأن المناخ. ومن الوجهة العلمية، يجب إبقاء الارتفاع العالمي في درجات الحرارة دون درجتين مئويتين. ولبلوغ هذا الهدف، يلزم خفض الانبعاثات العالمية بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا ممكن، ويقتضي من جميع البلدان أن تسهم وأن تتعاون. ويجب أن تقود البلدان المتقدمة نمواً المسيرة في مجال خفض الانبعاثات. والتزامات الاتحاد الأوروبي بذلك راسخة، كما أن الاتحاد على استعداد للمساهمة بنصيبنا العادل من تمويل ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لما يبديه الأمين العام من قيادة ويثني على مبادراته إلى تنظيم مؤتمر قمة بشأن تغير المناخ، أظهر فيه قادة العالم تصميمهم بالإجماع على إبرام صفقة طموحة في كوبنهاغن.

وتؤدي الأهداف الإنمائية للألفية، بجمعها بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية حول العالم معاً للعمل على تحقيق نفس الأهداف، دوراً حافزاً فريداً في دفع التقدم في عملية التنمية. ويرى الاتحاد الأوروبي ما يطمئن للغاية في التقارير الواردة عن إحراز تقدم ملموس بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. غير أننا نشعر بقلق شديد إزاء الانتكاسات التي طرأت على مجالات أخرى كثيرة، ويبرز من بينها للأسف الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بوفيات الأمهات.

إن العام ٢٠١٥ يقترب بسرعة. ولكي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، يلزم أن نزيد جميع الجهود المبذولة، الوطنية منها والدولية، والإقليمية والخاصة والحكومية وغير الحكومية، في بلدان الشمال وفي بلدان الجنوب. ويتسم دور

وفي ذلك السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الحاسمة للامتنثال الكامل والفوري لقرارات مجلس الأمن.

إن أحد المقاصد الرئيسية لإنشاء الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، حسبما أوجزه تقرير الأمين العام، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وبغية أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية، ينبغي إدراج حقوق الإنسان في جميع سياسات الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي عمله الرامي إلى إبقاء حقوق الإنسان في أعلى جدول أعمال الأمم المتحدة.

ونحن نشمّن ما تم إحرازه حتى اليوم على يد المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات وإطلاع الدول الأعضاء على أنشطته.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه ودعمه القوي للمستشارين الخاصين للأمين العام، وليس أقله للأمين العام نفسه، في ما يتعلق بالتقرير القيم (A/63/677) عن تنفيذ مسؤولية الحماية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة إلى المزيد من اقتراحات الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، حسبما ورد في التقرير. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في الجهود التي ستبذل لاحقاً.

إن القرار ٣١١/٦٣ عن التماسك على نطاق المنظومة، الذي اتخذته الجمعية العامة في اليوم الأخير من دورتها الثالثة والستين، يوفر أساساً جيداً لمزيد من العمل في الجمعية بهدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على إحداث فرق للشعوب المحتاجة. ومما يتصف بأهمية خاصة هو الدعم القوي والإجماعي الذي أعربت عنه الجمعية العامة في القرار المتعلق بإنشاء كيان جنساني مركّب برئاسة الأمين العام. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع دول أعضاء أخرى في سبيل

والتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، أمر حيوي في جعل جهود حفظ السلام أكثر فعالية.

والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هام بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وعلينا أن نكفل متابعته بأعمال ملموسة.

لقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات هامة في السنوات الأخيرة لوضع نهج أكثر منهجية لبناء السلام بعد الصراع. فلجنة بناء السلام أثبتت أنها آلية هامة لحشد الدعم السياسي والمالي، وللتركيز على أولويات رئيسية. وعلينا أن نواصل اتخاذ الخطوات التي يمكنها تعزيز التعاون المشترك بين السياسات العامة والأنشطة، في المقر وفي الميدان على حد سواء.

إن الأمين العام يشير في تقريره إلى مكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار باعتبار ذلك مجالين ينبغي للأمم المتحدة أن تحدث فيهما فرقاً حقيقياً. ويشيد الاتحاد الأوروبي بفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على عملها، ويود أن يرى المزيد من الخطوات صوب نهج أكثر تماسكاً للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية شاملة تُعنى بالإرهاب. ومثلما جاء في تقرير الأمين العام، هناك زخم يتنامى ويدعو إلى التشجيع في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. فطوال العام المقبل، ستسنع الفرصة لدينا لتنشيط العمل المتعدد الأطراف بشأن هذه المسائل. ويشدد الاتحاد الأوروبي تشديداً قوياً على نجاح نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نواجه تحديات رئيسية في مجال الانتشار. وسنواصل العمل بعزم بغية التصدي لها.

الدولي عموماً في إحدى أحلى الفترات في التاريخ الاقتصادي العالمي. وفيما نتعافى من تأثير الأزمة العالمية، نتعلم كيفية تغيير قيامنا بذلك. والواضح أن هناك المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ أيقنت المنظمة أن التكيف مع التغيير هو السبيل الوحيد لبقائها ذات أهمية، وهو أمر مهم للمنظمة التي تعدت السنوات الستين من عمرها.

إن تقرير الأمين العام (A/64/1) عن أعمال المنظمة يشير إلى عملية التكيف التي مرت المنظمة بها في العام الماضي والأعوام السابقة على حد سواء. ونشيد بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام في ذلك الصدد. لكن إصلاح الأمم المتحدة بوصفها منظمة ينبغي ألا يكون مشروعاً قائماً فحسب على موافقة المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يكون لها رأي في ما يجري داخل الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وهيئاتها ووكالاتها وبرامجها، خاصة عندما يتعلق الإصلاح بإنشاء ولايات جديدة أو بتوسيع ولايات قائمة. وينبغي أيضاً وجود قيود من جانب هيئات الأمانة العامة عندما يتعلق الأمر باقتراح أنشطة والشروع بها ويمكن لها أن تضر بعمل المنظمة، خاصة عندما لم تُطلب آراء وأفكار الدول الأعضاء بشأنها.

وهذا العام، وبعدما تداولت الدول الأعضاء في الأمر لعدة سنوات، تم رسمياً في نهاية المطاف إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ووضعت تحت إمرة إدارة الشؤون السياسية. وخلال الأعوام الأربعة منذ إنشائها على يد الأمين العام، أي في عام ٢٠٠٥، سمح لقوة العمل أن تنشئ فرقة عاملة. والفرقة العاملة التسعة التي أنشأتها وجدت من دون أية ولاية من الدول الأعضاء. وهذا أمر نتطلع إليه مع بلدان عديدة في العالم النامي بقلق كبير. ووجود فرقة عاملة بدون ولايات وبدون موافقة حول مسألة

وضع اللمسات الأخيرة على ما تبقى من تفاصيل الكيان. ونحن على ثقة بأن هذه العملية يمكن أن تتم بسرعة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الإسهام البناء في إحراز المزيد من التقدم في مجالات أخرى تتعلق بالتماسك على نطاق المنظومة، وذلك خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وتحسين الهياكل الإدارية وأشكال التمويل لعمل الأمم المتحدة الإنمائي ضروري لتكون المنظمة شريكاً فعالاً للبلدان النامية. وفي ما يتعلق بالإيصال كمبدأ واحد، نشجّع الأمين العام على التحرك قُدماً في أسرع وقت ممكن لإجراء تقييم مستقل للمشاريع الثمانية الرائدة.

ولقد أُتخذت في العام الماضي بعض الخطوات الهامة في إصلاح الإدارة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الآيلة إلى تحديث وإصلاح المنظمة. وفي الوقت نفسه، ولا سيما في هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية العالمية، نحتاج إلى كفاءة أن تستخدم موارد المنظمة بالطريقة الأشد فعالية والأكثر كفاءة، بدون منعها من القيام بولاياتها. وفي ذلك الصدد، سندرس بعناية الميزانية ومقترحات الإصلاح المقدمة إلى الدول الأعضاء.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يرى تغييراً في جدول الأنصبة المقررة هذا الخريف. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن الطريقة الأفضل والأكثر توازناً لمشاطرة المسؤوليات حيال ميزانية الأمم المتحدة ضرورية لعمل المنظمة بشكل فعال.

وأخيراً، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشكر الأمين العام وموظفيه، وأن أعرب عن امتناننا لالتزامهم وإنجازاتهم في الاضطلاع بالولاية التي أوكلناها إليهم. وأنا أؤكد لهم الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن التغيير واجب علينا. ففي العام الماضي، مرت المنظمة والمجتمع

إن الأمم المتحدة بالنسبة للعديد من الناس في العالم، ما انفكت منطاً أمل. فما برحت الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في مجالي حفظ السلام والتنمية. وفي ذلك الصدد، لم يطرأ تغيير على ذلك في العام الماضي. وفي الواقع أن مما يثلج الصدر، أن نلاحظ أنه على الرغم من انكماش الاقتصاد العالمي، لم ينحسر التزام المنظمة بهذين المجالين. وفي مجال حفظ السلام والتنمية، شهدت المنظمة في الواقع زيادة في مخصصات الميزانية لدينا.

ولكن في أي بيئة تأخذ مخصصات التمويل في التناقص، تكون نفقات الأمم المتحدة في حفظ السلام متذبذبة. وحسب التنبؤات من المتوقع أن تزداد نفقات حفظ السلام هذا العام من ٥,٣ بليون دولار إلى ٧,٨ بليون دولار تقريبا. وهذا رقم يمثل أكثر من نصف ميزانية الأمم المتحدة التي تبلغ ١٣,٩ بليون دولار ولا تشمل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار تقريبا الذي يتعين أن يأتي من ميزانية مقر الأمم المتحدة. ولكن بما أن ماليزيا، شأنها شأن بقية الأعضاء، ملتزمة بإبقاء حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان، سيتعين علينا أن نقيم بعناية كل بعثة من بعثات حفظ السلام وينبغي للبعثات القائمة حاليا أن تنتقل من دور حفظ السلام إلى بناء السلام. ولا بد من وقف الممارسة المتمثلة في دمج جميع مصادر تمويل حفظ السلام في مجموعات مشتركة لتعتمده الدول الأعضاء من دون تحليل نقدي للزوم بعثات محددة.

أما وقد أثبتت الأمم المتحدة أن بوسعها العمل في تعاون مع الشركاء الإقليميين مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي فيمكن أن يكون هذا من بين طرق إدارة التكاليف الباهظة لقوات حفظ السلام للأمم المتحدة. وهذا من شأنه أيضا أن يعطي الشركاء الإقليميين نصيبا من الملكية في صون السلم والأمن في مناطقها مع وجود الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والاستراتيجي.

تتعلق بالإرهاب، وهي إحدى المسائل السياسية الهامة التي يتكرر غالبا بحثها في الأمم المتحدة، يربك الدولة العضو هذه.

وبالنسبة لبلد نام مثل ماليزيا بالذات، فإن ممارسة تعيين موظفين في منظومة الأمم المتحدة مسألة تبعث على القلق. ويبدو في أحيان كثيرة أن تعيين مستشارين للأمين العام وغيرهم من الموظفين في مراكز رفيعة، يكون حصرا ضمن اختصاص الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ولا تعرف البقية منا نحن الدول الأعضاء عن التعيين إلا في النهاية. وفي حين لا نتحدى صلاحيات الأمين العام فيما يتعلق بتعيين أعضاء فريقه، ولكن مما لاشك فيه أن زيادة الشفافية والتشاور والحوار سوف تسهم مساهمة واسعة في عنصر الشمولية وذلك انطلاقا من روح الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة بوصفها منظمة ذات عضوية عالمية يمكنها أن تقوم بدور قيادي في دراسة أثر ونتائج الأحداث عن طريق تجميع المعلومات. غير أنه قبل تثبيت النظام نرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام مؤخرا لإحاطة الدول الأعضاء بالتنفيذ المحتمل للنظام الذي اقترحه، أي الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف. ونعتقد أن الأمر يتطلب مزيدا من المناقشات لتعديل النظام بينما يكفل استمرار موارد المنظمة على النحو الأمثل ويكفل عدم تعريض عمل المنظمة الدائر للخطر.

وترحب ماليزيا بإنشاء محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف بموجب نظام العدالة الجديد للمنظمة. وبعد بضع انتكاسات، تمكنت المحكمة من الاجتماع في صيف عام ٢٠٠٩، وكانت لا تزال تجتمع حتى الأسبوع الماضي. ولكي تتمكن الدول الأعضاء من تقييم فعالية نظام العدالة الجديد، ينبغي أن يصدر قريبا تقرير عن عمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

وبصورة خاصة فإن قمة مجلس الأمن وضعت المسألة في صلب الاهتمام الدولي. وإذا ما كان هناك وقت للاستفادة من الاهتمام الذي ولدته هذه المسألة فالوقت هو الآن. ويتعين على الأمين العام أن يبذل كل ما في وسعه لإبقاء المسألة في جدول الأعمال، بينما يوفر في الوقت نفسه للدول الأعضاء بيئة مواتية لكي تتابع هذه المسألة بالذات. ومن المأمول لآخر جهد قامت به المنظمة في هذا المجال أن يسرع في دخول معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة حيز النفاذ.

إن تغير المناخ مجال هام آخر لم يتردد الأمين العام في العمل بشأنه. وتزايد المشكلة مع مرور الزمن. ويجدر باجتماع هذا العام المزمع عقده في كوبنهاغن في شهر كانون الأول/ديسمبر، يسفر عن نتائج. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تكون المنتدى الرئيسي الذي يمكن فيه بحث تغير المناخ، كما ينبغي لها أن تكون. أما جميع الاجتماعات الأخرى التي تعقد خارج نطاق الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فينبغي أن تكون عملا تكميليا للاتفاقية وليس ازدواجية لها. وبوسع المنظمة برمتها أن تساعد الحكومات الوطنية في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ. ونشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إطلاقه مبادرة الاقتصاد الأخضر والاتفاقية البيئية العالمية الجديدة كما أعلنت في بتسبرغ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وينبغي للأمم المتحدة دائما أن تعمل على إبرام هذه الاتفاقيات.

إننا إذ نبدأ عمل اللجان الرئيسية خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، تلاحظ ماليزيا أنه ستم في هذا العام مناقشة ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالنظر للحالة الاقتصادية الراهنة الصعبة، نحب بالدول الأعضاء أن توفر، وفي الوقت المناسب، الموارد اللازمة لعمليات المنظمة. ونحس المنظمة على وضع الأولويات في مجالات مسؤوليتها وتخصيص تلك الموارد وفقا

لقد قلصت الأزمة الاقتصادية العالمية من الزخم الذي تحقق في المجتمع الدولي في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بمسألة استئصال شأفة الفقر. ووفقا لتقييم الأمم المتحدة، هناك أكثر من ١٠٠ مليون شخص انزلقوا إلى هوة الفقر، مما يبعث على القلق، على أضعف الإيمان. وسيتعين على المنظمة العمل بكد أكثر للوفاء بوعده الأمين العام بإيصال المساعدة إلى أشد البلدان حاجة.

ولكن المنظمة فعلت خيرا في جهودها التنسيقية وتعاونها مع الكيانات الأخرى استجابة إلى الكوارث الدولية. ولا بد من أن تشعر المنظمة بالتشجيع نتيجة النجاح الذي أحرزته في مبادرات الإصلاح التي قامت بها في عام ٢٠٠٦، ولا بد من الإشادة بجهودها على التعبئة الكاملة للموارد المتاحة لها من أجل الاستجابة السريعة والفعالة في المجالات الإنسانية. لكن لا يجب أن تكون المنظمة راضية عما حققته. أما الزيادة في إجمالي تمويل العمليات الإنسانية الوارد من الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٨ فتجب مضاهاته هذا العام والعام المقبل ليكتب الاستمرار للمساعدة الإنسانية العالمية التي تقدمها الأمم المتحدة.

عند هذا المنعطف، أود أن أعرب عن تعازي حكومي وشعبها إلى شعب إندونيسيا إزاء الزلزال المدمر الذي ضرب جزيرة سومطرة مؤخرا. وأفهم أن فريقا لتقييم الأضرار تابع للأمم المتحدة سوف يرسل إلى بادانغ يوم الجمعة المقبل لتقرير مدى المساعدة التي ستلزم في الأسابيع والأشهر المقبلة. وبصورة مماثلة، أود أن أعرب عن تعازينا لساموا والفلبين على ما لحق بهما من تدمير في الممتلكات وخسارة في الأرواح نتيجة بها السونامي والإعصار العاتية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قامت الأمم المتحدة بخطوة كبيرة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

المهام المنوطة به على النحو الأمثل. وقد كشف التقرير هذا العام أن التصدي لما تواجهه من تحديات ينبغي أن يتم من خلال العمل الدولي المتعدد الأطراف، اعتمادا على مواطن القوة لدى بلدان العالم كافة ومساهماتها في العمل الجماعي الدولي.

شغلت قضية التنمية موقع الصدارة الواجب في التقرير، الذي أوضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من انكماش اقتصادي أدت إلى نقص الموارد اللازمة لمواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يستلزم مضاعفة الجهود من الآن إلى حلول التاريخ المستهدف عام ٢٠١٥.

ويدفعني ذلك إلى التأكيد على محورية تقدم الأمين العام إلى القمة التي اقترح عقدها في عام ٢٠١٠ باقتراحات محددة في كافة مجالات التنمية، خاصة التنمية الاجتماعية التي لم تحظ بالقدر الكافي من الدعم حتى الآن، وأشيد بما تضمنه التقرير من توجه منظومة الأمم المتحدة نحو وضع نهج شامل للتصدي للأزمات، واعتزامها إنشاء نظام إنذار عالمي لتحديد الآثار والفئات المعرضة للخطر، الأمر الذي ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على تحقيقه بدفع الآليات التنفيذية اللازمة لذلك.

ويتطلب ذلك أيضا تخلي البعض عن الاعتقاد بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية توفر المبرر الكافي للتحلل من التزامات الدول المتقدمة النمو نحو تمويل التنمية. فالدول النامية ترى أن الأزمة الحالية تعزز الحاجة إلى تنفيذ الدول المتقدمة النمو لالتزاماتها التنموية السابقة، والحاجة إلى مضاعفة الموارد المالية لمساعدة الدول النامية على تجاوز آثار تلك الأزمة وغيرها من الأزمات، خاصة إزاء أفريقيا التي تبقى الالتزامات الدولية تجاهها دون تنفيذ حتى الآن على نحو

لذلك. والوفورات أمر واجب ولكن ليس على حساب العمل الجوهري للأمم المتحدة. وأخيرا، وفقا لتقرير الفريق العامل المعني بإعادة تنشيط الجمعية العامة الواردة الوثيقة A/63/959، يجب القيام بالمزيد من العمل لتحسين صورة الأمم المتحدة والجمعية العامة بالذات. ويجب على إدارة شؤون الإعلام أن تكون مكرسة في جهودها من أجل توفير تغطية أوسع للقضايا التي تجري مناقشتها في الجمعية العامة. وحيث لا ينبغي للجمعية العامة أن تكون في عزلة، ترحب ماليزيا بمبادرة الأمين العام بالاتصال بمختلف قطاعات المجتمع عن طريق برامج مثل الاتفاق العالمي ومبادرة التأثير الأكاديمي التي أطلقت مؤخرا. والنهج الذي يتسم بتعدد أصحاب المصلحة، أصبح القاعدة الآن إلى حد كبير. ويجب تأييد أي جهد يعزز من النهوض بالقضايا التي نضعها نحن الدول الأعضاء في صميم قلوبنا.

إن وفد ماليزيا مستعد لتعزيز قدرات المنظمة لكي تؤدي وظائفها بفعالية وكفاءة، ولعلها تقوم بوظيفتها للوفاء باحتياجات شعوب العالم الأشد حاجة.

السيد عبد العزيز (مصر): اسمحوا لي أن أبدأ

بالإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام بان كي - مون على تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1) وما تضمنه من رسالة واضحة بأن التحديات الجسيمة التي يواجهها عالمنا اليوم تجعل من الضروري أن نقوي أطر العمل الجماعي الدولي المتعدد الأطراف، وأن نجعل من الأمم المتحدة محوره الرئيسي.

فعلى الرغم من الجهود المضنية للأمين العام لتعزيز مصداقية المنظمة من خلال خطط الإصلاح والتفعيل الهادفة لتمكين المنظمة من أداء المهام المنوطة بها، لا شك أن نجاح المنظمة في القيام بمهامها بالكفاءة والفاعلية والتزاهة اللازمة يعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وعلى الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للأمين العام لتمكينه من أداء

ومن نفس المنطلق، تدعم مصر بقوة الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في دعم الاستقرار والسلام بالدول الخارجة من نزاعات، خاصة في أفريقيا. كما ترحب مصر بالأولويات التي أقرتها اللجنة والتي حددت الإطار العام للاستراتيجيات التي يتم صياغتها من قبل الجهات الوطنية في الدول بالتنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة، وخاصة لجنة بناء السلام. وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على ضرورة مراعاة عدد من المحددات خلال مرحلة المراجعة الشاملة للجنة بناء السلام عام ٢٠١٠، أهمها تعزيز مبدأ الملكية الوطنية في كافة مراحل بناء السلام، وتعزيز وتطوير العلاقة المؤسسية بين اللجنة وكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير العلاقة بين اللجنة وكل الأطراف الوطنية الفاعلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، واستمرار الجمعية العامة في دعم وتعزيز مكتب دعم بناء السلام وتوفير الوظائف، والموارد، المالية للجنة لعقد الاجتماعات اللازمة ولأداء المهام المرتبطة بها، بما في ذلك الزيارات الميدانية، وفي توفير الدعم لصندوق بناء السلام.

ولا شك أن الكوارث الطبيعية التي ألمت بالفلبين وإندونيسيا وجزر ساموا وساموا الأمريكية وغيرها تؤكد أهمية أن يشهد دور الأمم المتحدة تطوراً مثيراً في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، على نحو يزيد من تعزيز فاعلية المساعدات التي تقدمها المنظمة للدول التي تعاني من الكوارث، سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، وخاصة في مجال بناء القدرات المؤسسية للدول للتعامل الفعال والمواجهة الناجحة للكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب والنزاعات، وبشكل يبدأ قبل وقوع الكارثة، بمرحلة وقائية تعزز من قدرة الدول على التوقع والإنذار المبكر والاستعداد، وتمرحلة لاحقة للمساعدة في إزالة آثار الكوارث وإعادة البناء والتحرك على مسار التنمية.

يهدد معظم دولها بعدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

من جانب آخر، فإننا نتفق مع الأمين العام في أن عام ٢٠٠٩ يجب أن يكون عام مواجهة ظاهرة تغير المناخ. وقد قام الأمين العام بجهود كبيرة لتعزيز التعامل الدولي مع هذه الظاهرة، وكان آخرها القمة الناجحة التي دعا إليها مؤخرا في بداية الدورة الرابعة والستين. وهذه جميعها جهود ينبغي استثمارها للتوصل في مؤتمر كوبنهاغن في نهاية العام الجاري إلى اتفاق جديد يكفل وحدة المجتمع الدولي في التعامل مع هذه الظاهرة.

تتفق مصر مع الرسالة التحذيرية التي وردت في تقرير الأمين العام حول احتمالات أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى توترات سياسية وتفاقم حدة الأزمات الداخلية مما يهدد بزعة الاستقرار في المنطقة الأفريقية، كما نتفق مع إيلاء قدر كبير من الأهمية لجهود الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات، وبناء السلام عد انتهاء النزاع.

وإذا كانت الجمعية العامة قد اعتمدت في العام الماضي الخطط التي اقترحها الأمين العام لتعزيز دور إدارة الشؤون السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، فعلى إيلاء الاهتمام الواجب لإصلاح عمليات حفظ السلام، خاصة في ضوء النتائج الإيجابية التي ظهرت من فصل إدارتي حفظ السلام والدعم الميداني. ويتطلب ذلك دراسة أكثر عمقا للمبادرات الرامية إلى تطوير وتعزيز فاعلية دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بناء على تقرير "الأفق الجديد" الذي طلبته الجمعية العامة، وأخذاً في الحسبان آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها في إطار من الشفافية والمصارحة وتحقيق مصالح جميع الأطراف، المتلقية والمساهمة بقوات والمقدمة للتمويل.

بلورة رؤية مشتركة، تتسم بالجدية والموضوعية، وتتغلب على ما يرتبط في الأذهان من مخاوف، وترسخ من مفاهيم الإنذار المبكر ودعم القدرات كأسس رئيسية لهذه المسؤولية دون تسييس أو معايير مزدوجة.

وقد قطعنا أيضا خلال الدورة الثالثة والستين شوطا جديدا، سنواصله معا خلال الدورة الرابعة والستين، نحو تحقيق هدف مهم وأساسي من أهدافنا المشتركة، هو تعزيز المساواة الجنسانية، وتزويد المرأة بالأدوات والإمكانات اللازمة لممارسة حقوقها الأصلية وتفعيل طاقاتها الإبداعية الخلاقة.

وفي إطار العملية الحكومية للنظر في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة (انظر A/61/583)، وبحكم رئاسة مصر لحركة عدم الانحياز، فإنها ساهمت من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين الحركة ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع شركائنا من البلدان المتقدمة النمو، في اعتماد القرار ٣١١/٦٣ بتوافق الآراء، لنخطو في اتجاه تعزيز منظومة نوع الجنس والمرأة في الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع التعزيز المطلوب والضروري لمنظومتي الحكم والتمويل، واستكمال تناول موضوعي ممارسات الأعمال التجارية وبرنامج الأمم المتحدة الموحد. وتنطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة في هذا المضمار خلال الدورة الرابعة والستين.

ما زال أماننا عمل كثير المطلوب إنجازه في موضوعين مترابطين ببعضهما وبالعديد من ملفات الإصلاح في الأمم المتحدة، هما تنشيط دور الجمعية العامة وإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، بهدف استعادة التوازن المؤسسي المفقود بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة. وفي غياب ذلك، تنتفي عن الأمم المتحدة صفتها الجوهرية وهويتها الأساسية كقاطرة للعمل الدولي المتعدد الأطراف.

وبالرغم من الخطوات التي تنفذ في الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز احترام حقوق الإنسان، والإصلاح الجذري المتمثل في إنشاء مجلس حقوق الإنسان واستحداث آلية المراجعة الدورية، ما زالت هناك محاولات من جانب البعض لتسييس قضايا حقوق الإنسان في إطار من الانتقائية وازدواجية المعايير بهدف استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة.

ولذا، فنحن نتطلع إلى مواصلة تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان في ضوء التطوير الذي شملته عملية البناء المؤسسي، وإلى إجراء تقييم شامل لعمل المجلس عام ٢٠١١، بهدف تمكينه من الاضطلاع بالدور المرجو منه بالتنسيق مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان وبما يعزز دوره الموضوعي، ويقضي على أي محاولة لفرض مفاهيم ومعايير خاصة أو إيلاء أولوية للأبعاد السياسية والمدنية على حساب الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مع إعطاء الاهتمام الواجب للحق في التنمية باعتباره ركيزة جهود بناء القدرات وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ نرحب بجهود الممثل السامي للأمين العام لحوار الحضارات، نود التنويه، والتحذير في نفس الوقت، بأن هذا المفهوم النبيل ما زال أقرب إلى الطرح النظري الافتراضي منه إلى الواقع العملي، وهو أمر يدعونا إلى المزيد من تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية في محاربة الأفكار المغلوطة والقوالب الجامدة، ونشر مفاهيم التسامح والتعايش السلمي واحترام الخصوصيات الثقافية.

وفي إطار ملفات الإصلاح والتطوير التي انطلقت من مظلة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شاركت مصر بفعالية في المشاورات الجارية حول مسؤولية الحماية، تأسيسا على الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ٢٠٠٥، ونحن نتطلع إلى مواصلة هذا الحوار البناء من أجل

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام بان كي - مون عن أعمال المنظمة (A/64/1). وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وامتناني للسيد بان كي - مون على عمله الدؤوب وأدائه الرائع خلال العام المنصرم.

إن العولمة المتعمقة والتطور العلمي والتكنولوجي السريع عززا الاعتماد المتبادل فيما بين البلدان والمناطق. وأخذت البلدان في كل أنحاء العالم تجد أن مصالحها ومصائرها يزداد تكاملها باطراد. ولا يستطيع أحد أن يبقى في مأمن من التحديات الكبيرة التي فرضتها الأزمة المالية والاقتصادية، وتغير المناخ، والحاجة إلى توفير الأمن في مجالات الغذاء والطاقة والموارد والصحة العامة. ولا يستطيع أحد التعامل مع تلك التحديات بمفرده. وفي مواجهة تلك الفرص والتحديات، يجب أن نختار تعددية الأطراف، وأن نعزز إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية والتنسيق والتعاون العالميين.

وبالإضافة إلى غياب التحسين الأساسي للتنمية والنقص الخطير في مواردها، فإن البلدان النامية تواجه حاليا مزيدا من الصعوبات الاقتصادية المحلية وتدهورا في بيئة التنمية الخارجية نتيجة للأزمة المالية الدولية. وقد تسببت تلك الأزمة بنكسات هائلة لجهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع أن البلدان النامية ليست مسؤولة عن وقوع الأزمة، إلا أنها كانت ضحيتها الرئيسية. وفي تعاملنا مع الأزمة المالية الدولية، يجب أن نوجه الاهتمام إلى أزمة التنمية التي لم يسبق لها مثيل. فأني جهد للتصدي للأزمة المالية يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التنمية، ولا سيما الشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية.

أخيرا وليس آخرا، ترحب مصر بالمبادرات التي انطلقت مؤخرا وخلقت زخما مشجعا نحو تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. واتفق مع تقدير الأمين العام بأن العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد استرجعت قدرا من التقدم الذي خسرت في عام ٢٠٠٥، مما يبرهن بأن يحقق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ النجاح المأمول.

إلا أن هذه التوقعات لكي تتحول إلى حقيقة، تتطلب تدعيم مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تحقيق عالمية المعاهدة بانضمام الدول كافة إليها بدون استثناء، وليس بخلق أو تكريس واقع تمييزي مؤداه فرض التزامات إضافية وقيود أكثر إحكاما على الدول غير النووية الأعضاء في المعاهدة، بينما تترك الحرية للدول غير الأعضاء فيها لتطوير برامجها لإنتاج الأسلحة النووية وفرض واقع نووي جديد خارج إطار المعاهدة.

وفي هذا الإطار كنا نتطلع إلى إشارة من الأمين العام في تقريره إلى القدرات النووية الإسرائيلية المبهمة، التي تخلق وضع استثنائي غير مقبول في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن فترة التمديد اللائحة للمعاهدة في عام ١٩٩٥ تضمنت ترتيبات متكاملة وخطوات محددة للتعامل مع الوضع في الشرق الأوسط لم تنفذ حتى الآن.

وهنا، فلأني أؤكد مرة أخرى أن نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ سيعتمد، أساسا، على تنفيذ صفقة التمديد اللائحة للمعاهدة لعام ١٩٩٥، وخاصة على تنفيذ القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط. وستبذل مصر كل جهودها للعمل على التنفيذ المتوازن لهذه الصفقة دعما لنظام منع الانتشار والمبادرات العديدة التي تم إطلاقها في هذا الصدد.

الاجتماعية القائمة في بعض البلدان وفجرت نزاعات اجتماعية جديدة، بل وأدت إلى اضطرابات سياسية.

الكفاح الدولي ضد الإرهاب ما زال يصطدم بتحديات مضنية. وتشكل القرصنة في الصومال حاليا تهديدا جديدا لأمن النقل البحري. وتؤدي الأمم المتحدة دورا هاما في حفظ السلام وبناء السلام في مناطق كالشرق الأوسط ودارفور والقرن الأفريقي والعراق وأفغانستان.

وبناء على طلب البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية، انخرطت الأمم المتحدة بهمة أيضا في القيام بالمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية، فأسهمت بذلك في الحيلولة دون استمرار عدم الاستقرار في الازدياد. وقد أثبتت الوقائع أنه لدى التصدي للقضايا الساخنة الإقليمية والمنازعات الدولية يتحتم التقيد بكل من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وإيلاء الاهتمام بنفس القدر لتشجيع المفاوضات السياسية.

وتعارض الصين بشدة جميع أشكال الإرهاب والانفصالية والتطرف. وتتطلب مكافحة الإرهاب القضاء على بؤر تفريخ الإرهاب. وينبغي عدم السماح بتطبيق معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب؛ كما أنه يتعين عدم الربط بين الإرهاب وأي بلد معين أو فئة عرقية أو ديانة معينة. وفي إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة إدماج موارد الأجهزة ذات الصلة التابعة للمنظومة وتنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية مكافحة الإرهاب على نحو شامل ومتوازن.

تولى السيد محمد (السودان)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

وأمام العملية الدولية للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الآن فرصة هامة. وينبغي أن تضع البلدان نصب أعينها هدف تحقيق الأمن العالمي، والتمسك بمفهوم الأمن الجديد المتسم بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من مدخلاتها في التنمية، وأن تؤدي دورا أكبر في الاستجابة للأزمة المالية والنهوض بالتنمية، وأن تبذل جهدا جهيدا لتهيئة بيئة دولية مؤاتية لتنمية البلدان النامية بغية ضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد. إن نجاح المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، أظهر الدور الهام للجمعية العامة في الاستجابة للأزمة المالية. وتدعم الصين التنفيذ الكامل لإجراءات متابعة نتائج المؤتمر.

إن تغير المناخ يؤثر على مصالح جميع البلدان، ولا سيما المصالح الإنمائية للبلدان النامية ورفاه شعوبها. وخلال مؤتمر القمة الأخير للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، عرض الرئيس الصيني هو جينتاو موقف بلدي من تغير المناخ وأعلن سلسلة من التدابير التي ستتخذها الصين في هذا المجال. والصين باعتبارها البلد النامي الأكثر سكانا في العالم، ما زالت تواجه العديد من الصعوبات في مساعيها الإنمائية.

ومع ذلك، تشدد الصين بقوة على قضايا تغير المناخ. وسوف نعمل بالتعاون مع البلدان الأخرى، وسنتخذ نهجا مسؤولا بشأن المسألة، وسنلتزم باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق لها بوصفهما القناة الرئيسية لمواجهة تغير المناخ، وسنلتزم بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وبولاية خارطة طريق بالي، وسنبذل جهودا حثيثة سعيا إلى إنجاح مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن.

ومع أن الوضع الدولي العام يتسم بالاستقرار، فإن بعض قضايا بؤر التوتر الطويلة الأمد ما زالت تنتظر الحل، وما زالت النزاعات الإقليمية تشتعل من وقت إلى آخر. وقد سببت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تفاقم المشاكل

وتعرب الصين عن تأييدها لإصلاح مجلس الأمن، الذي يمثل جزءاً هاماً من عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وهي ترى أن تولى الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس، ولا سيما البلدان الأفريقية. وقد أتاحَت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن منصة جديدة للأمم المتحدة لاستكشاف هذه المسألة. ونرجو أن تستمر الدول الأعضاء في مشاوراتها الواسعة والديمقراطية بغية التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن حل متكامل لجميع القضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وتؤيد الصين تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بجهود بناء السلام، وترجو أن تدمج لجنة بناء السلام موارد أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزز التنسيق والتعاون معها، وتواصل التماس الطرق الناجحة لمساعدة البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع في جهودها الرامية إلى الانخراط في إعادة الإعمار السلمي والشروع في السير على الطريق المؤدي إلى الاستقرار والتنمية.

ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان أحد الإنجازات الهامة في إصلاح الأمم المتحدة. وقد شهد مجلس حقوق الإنسان تحسناً في عمله المؤسسي وفي قدرته على الاستجابة لحالات حقوق الإنسان الناشئة والحد من عدد المواجهات الداخلية. ونظراً لأنه يُنتظر من مجلس حقوق الإنسان أن يكون متدبّر تعالج فيه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو عادل وموضوعي وغير انتقائي، نرجو الصين أن تنطلق مختلف الأطراف في مشاركتها في أعمال مجلس حقوق الإنسان من منطلق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تتجنب تسييس المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تولي اهتمامها على قدم المساواة لحقوق الإنسان بجميع أنواعها، وأن تريد التفاهم المتبادل وتضييق شقة الخلافات بشأن مسألة حقوق الإنسان عن طريق الحوار والتعاون والتواصل.

والمساواة والتعاون، وأن تتيح الفرصة الكاملة للآليات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، لأداء دورها، وأن توطد وتقوي الآليات متعددة الأطراف القائمة للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وأن تعزز الحوار والتعاون في مجال الأمن، وأن تبذل الجهود المشتركة لإيجاد مناخ أممي منسجم ومستقر على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد أيدت الصين على الدوام الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من هذه الأسلحة. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي بشكل فعال عملية نزع السلاح النووي، وأن يستأصل خطر الانتشار النووي، وأن يعزز الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا الصدد.

وتعرب الصين عن تأييدها للإصلاح الضروري والمعقول للأمم المتحدة كوسيلة لتعزيز سلطتها وكفاءتها، وزيادة قدرتها على التصدي لمختلف الأخطار والتحديات، والوفاء على نحو أكثر فعالية بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب الميثاق. ورغم إحراز بعض التقدم الإيجابي في إصلاح المنظمة منذ عام ٢٠٠٥، ما زال الطريق طويلاً إلى تلبية توقعات الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة عملية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات تتسم بتشديد خاص على التنمية، فهي الشاغل الرئيسي للبلدان النامية. ومن الضروري زيادة المساهمات في هذا المجال، وضمان الموارد اللازمة للتنمية، وتعزيز المؤسسات الإنمائية.

وتؤيد الصين تنشيط الجمعية العامة، ونرى أن ذلك مسؤولية سياسية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يتجلى تنشيط الجمعية أولاً في المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في مداولات الجمعية الخاصة بالسياسات العامة وفي التنفيذ الفعال لقراراتها ومقرراتها.

تلك هي رؤية البرازيل منذ وقت طويل. ومنذ تولى الرئيس لولا منصبه وهو يدعو إلى العولمة إلى جانب التضامن والمسؤولية الاجتماعية ويعمل من أجلها.

والطابع العالمي الذي تتسم به الأمم المتحدة يجعل منها منصة لا تقدر بثمن لرعاية التعاون العالمي بشأن تحدياتنا المشتركة. وللمحافظة على تلك السمة الأساسية، يجب أن تصلح منظومة الأمم المتحدة وتقوي نفسها.

ولقد قدمت الجمعية العامة أدلة وفيرة على حيويتها بمعالجة عدد من أكثر القضايا العاجلة التي يواجهها المجتمع الدولي إلحاحا. ومن الأمثلة على تجدد الحافز لدى هذه الهيئة الحوارات التفاعلية المتعلقة بالأزمة الغذائية وكفاءة الطاقة والاتجار بالبشر والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية.

وقد أظهرت الجمعية العامة أيضا دليلا على قيادتها بعقدها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتدعو تعددية الأطراف الجديدة إلى إيجاد مجلس أمن جديد، مجلس يحظى بتأثير بقدر أكبر من تمثيل البلدان النامية في كلا فئتي العضوية.

وزيادة مشاركة البلدان النامية في النظم المتعددة الأطراف وسيلة لرفع أصواتها فيما يتعلق بإيجاد حلول للمشاكل التي تشغلها وتؤثر عليها تأثيرا شديدا. ولا يمكن، ولا يجب، أن تعني هذه المشاركة أن تنقل إلى أكتافها عبئا لا شأن لها بتحملة. وهذا يصح خصوصا في ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية وأزمة المناخ. وعلى الرغم من اتخاذ مجموعة تدابير ضمن منتديات عديدة في الأشهر الأخيرة لتجنب الانهيار الاقتصادي وبناء أسس للتعافي، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن البلدان النامية بحاجة إلى موارد جديدة وإضافية لتنفيذ سياسات ثابتة. ويتعين تصويب قواعد السوق المالية

وتحتاج الأمم المتحدة إلى أساس مالي مستقر لكي تؤدي وظيفتها بشكل طبيعي. ويمثل مبدأ القدرة على السداد القاعدة الأساسية في تحديد الطرق لتقرير الاشتراكات. وينبغي الاستمرار في مراعاته. وينبغي المحافظة على الاستقرار في جدول الأنصبة المقررة وطرق حسابها. ويسهم ذلك في إيجاد أساس مالي مستقر للأمم المتحدة. وفي سياق الاتساع الجاري في نطاق الأزمة الاقتصادية وزيادة حدتها، يتفق استمرار الطريقة الحالية لحساب الأنصبة المقررة للاشتراكات مع مصالح غالبية الدول.

وقد دعا الرئيس هو جينتاو، رئيس الصين، الجمعية العامة في خطابه خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة المجتمع الدولي إلى التضافر في السير قدما للأمام، والتمسك بالمثل العليا للسلام والتنمية والتعاون، والتقدم الذي يربح فيه الجميع، والتسامح، والعمل على إيجاد عالم منسجم ينعم بالسلام الدائم والرفاهية المشتركة. وستواصل الصين دعمها الراسخ للأمم المتحدة في أداء دور محوري في الشؤون الدولية، والوقوف بإصرار إلى جانب المحافظة على سلطة المنظمة وتعزيزها والعمل بلا كلل في سبيل قضية السلام النبيلة وتنمية البشرية.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود

أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1)، الذي يصف أنشطة الأمم المتحدة خلال فترة اتسمت بأزمات متعددة ومتجمعة. ونعرب عن تقديرنا لمواصلة الأمين العام والأمانة العامة جهودهما للترويج لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

ويدعو التقرير إلى الأخذ من جديد بتعددية الأطراف باعتبارها السبيل الذي يسلكه المجتمع الدولي للسير قدما لمواجهة التحديات التي تجلبها الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمة الطاقة والأزمة البيئية والصحية. وقد كانت

بطريقة مناسبة، علينا أن نعالج الاختلالات القائمة التي ولدت قلة الاستثمار في الزراعة، ولا سيما في البلدان النامية. ونحن بحاجة كذلك إلى نهج متكامل تجاه الأمن الغذائي يتيح تحقيق الحلول الشاملة التي تدوم لأمد بعيد. وهذا النهج يجب أن يشمل الاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية، والبحوث، والتجارة، وشبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير الغذاء في حالات الطوارئ، والأغذية. وينبغي إيلاء اهتمام ودعم خاصين للاحتياجات الغذائية والزراعية في أفريقيا.

وإننا نرحب بالدلائل المشجعة التي شهدتها الأشهر الأخيرة في مجال نزع السلاح. وعلينا أن نبني على هذا التقدم. ودخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والبدء بإجراء مفاوضات موضوعية بشأن معاهدة المواد الانشطارية من شأنهما أن يعززا إلى درجة كبيرة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب الحفاظ على التوازن القائم بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن حفظ السلام التابع للأمم المتحدة عامل هام في جهودنا لجعل العالم آمنا لنا جميعا. وبعدها شهدنا مستويات لا سابق لها من الانتشار في حالات تزايد تعقيدا، فإن حفظ السلام ينبغي أن يتكيف مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. وتعزيز التعاون في ما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية أمر رئيسي للنجاح في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

وجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة أداة أخرى متوفرة لنا في السعي لتحقيق السلام والتنمية. وهذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها بالفعل في بوروندي، وسيراليون، وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلينا مواصلة تعزيز هياكل بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الخارجة من الصراع. والتعاون

في البلدان المتقدمة النمو بغية تفادي عودة المشاكل التي ولدتها الأزمة العالمية، بما لها من آثار خطيرة على البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعافي الاقتصادي يجب أن يكون موجها نحو تكثيف الوظائف، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية. ولا بد لآثاره من أن تكون واسعة الانتشار وأن تصل، بصورة خاصة، إلى أشد البلدان فقرا.

وبالنسبة إلى تغير المناخ، ليس بالإمكان زيادة التأكيد على صلته بالتنمية. ويجب أن تُقطع في كوبنهاغن التزامات جريئة ضمن سياق مؤتمر الأمم المتحدة الإطاري المعني بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع له، بالارتكاز على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإنما متفاوتة والقدرات التي توافرها. وإذا أرادت البلدان النامية أن تشرع في السير على طريق المستويات المتدنية من الكربون، يتحتم حصولها على التكنولوجيا ونقلها، إلى جانب توفير الموارد المالية الإضافية والجديدة الكافية للأعمال المناسبة على الصعيد الوطني وللتكيف بموجب أحكام الاتفاقية الإطارية.

ونحن في حاجة إلى وضع اتفاقية دولية جديدة لتعزيز التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن نعيد الالتزام بالاتفاقات والأهداف التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ إبان مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. ونرى أنه لا بد من عقد مؤتمر جديد في عام ٢٠١٢. ونشعر بالتشجيع إزاء الدعم الذي تلقيناه من مجموعة الـ ٧٧ والصين ومن بلدان أخرى حيال عرضنا لاستضافة ذلك المؤتمر.

والشواغل إزاء الأمن الغذائي يجب أيضا أن تظل تحتل مكانا عاليا في أجددنا. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة وصول الأغذية الكافية إلى الجياع والضعفاء

معالجة المشاكل العالمية العديدة والمتناقضة. وحركة عدم الانحياز ما فتئت تؤكد هذه النقطة منذ أمد بعيد.

ويسعدنا أنه بعد انقطاع طويل، تفكر البلدان من جديد على الصعيد العالمي في إيجاد نظام واحد للتنسيق، وأن زعماء العالم بدأوا يتكلمون بلغة واحدة وبتفكير واحد.

وإننا نكرر المناشدة التي وجهها وزير خارجية بيلاروس إلى أعضاء المجتمع الدولي في المناقشة العامة للجمعية العامة قبل عشرة أيام، بما في ذلك مراكز القوة العالمية والمجموعات السياسية القيادية، أن يترجموا نواياهم الحميدة إلى أفعال عملية عن طريق وضع استراتيجيات لشراكات عالمية في سبيل مواجهة الأزمات.

ونعتقد أنه ضمن إطار الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز المنفعة العامة، ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لقيام الشراكات في مجال الطاقة بغية التغلب على أزمة الطاقة العالمية. ونحن بحاجة إلى عمل متعدد الأطراف فوري وحاسم في مجال الطاقة لإنشاء آلية عالمية لزيادة الحصول على تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يمكن أن تصبح نوعا جديدا خاصا من الشراكة. وبالمشاركة في هذه الآلية، فإن جميع الأطراف المعنية - بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، والقطاع الخاص والكيانات غير الحكومية - ستتمكن من إنشاء إطار واضح للعمل المنسق ولتعزيز الاستعمال الواسع العالمي لأحدث تكنولوجيات الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. والجهود المنسقة في ميدان الطاقة سترسي الأساس لقفزة جبارة إلى الأمام. وبيلاروس تناشد وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام دراسة هذه المسألة باستفاضة.

وتؤيد بيلاروس أيضا التدابير التي اقترحتها الأمين العام لمكافحة الجوع، والفقر، والأمراض. وفي الوقت نفسه،

القائم لمنع الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام ينبغي تعزيزه.

إن الصراعات والأزمة الغذائية والكوارث الطبيعية تزداد ضغطا على المساعدة الإنسانية. ونحن نشيد بالتقدم المحرز في كفالة الاستجابات الإنسانية الحسنة التوقيت التي يمكن التنبؤ بها والمساءلة حيالها من منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز الاستجابات للمناشدات الموحدة والعاجلة للأمم المتحدة. والمؤسف مع ذلك أن المتطلبات الكاملة للمناشدات الإنسانية لم يتم الوفاء بها تماما بعد.

إن مجلس حقوق الإنسان يواصل عمله الهام المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وتنفيذ الاستعراض الدوري العالمي، واعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنتيجة الإيجابية لمؤتمر استعراض ديربان، كلها تطورات هامة. وعلى المجلس أن يواصل العمل بطريقة غير انتقائية وبناءة، بينما يحافظ على القدرة على معالجة حالات تبعث على قلق خاص.

وهذه المنظمة، رغم العديد من جوانب النقص فيها التي يجب أن نظل نعمل لتصويبها، ما زالت أفضل أمل للبشرية لبناء نظام دولي أكثر عدلا وإنسانية. واليوم أؤكد مجددا التزام البرازيل الراسخ بهذا المسعى النبيل والهام جدا.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن الوفد البيلاروسي يؤيد التوصية التي وردت في تقرير الأمين العام (A/64/1). معالجة المسائل الدولية الصعبة عن طريق تعددية الأطراف. ونحن نتشاطر الرأي القائل إن تعددية الأطراف لم تكن مهمة مثلما هي عليه اليوم، وإن جهود تعددية الأطراف للبلدان القوية وإسهامات جميع البلدان ضرورية لمعالجة المشاكل العالمية. وترى بيلاروس أن تعددية الأطراف والشراكات هي آليات تعاونية لا بديل منها في

السلم والتنمية والذي نظمته الفلبين، اقترحت بيلاروس فكرة مفادها أن تعقد الجمعية العامة مناقشات مواضيعية بشأن الحوار بين الأديان. ونقترح دعوة قادة الأديان الرئيسية في العالم والمنظمات غير الحكومية الدينية إلى حضور هذه المناقشات التي يمكن أن تمثل مساهمة هامة في تطوير التفاهم المشترك واحترام ثقافتنا وأدياننا.

وترحب بيلاروس بعودة نزع السلاح إلى جدول الأعمال الدولي وما يوليه الأمين العام من اهتمام لهذه القضية. وتشدد بيلاروس على الدور والمسؤولية الكبيرة المترتبة على الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونلاحظ مع الارتياح الإشارات الإيجابية الدالة على الاهتمام المتزايد بمسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار داخل فرادى الدول والمنتديات الدولية.

إن بيلاروس بوصفها دولة طرفا في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي سينتهي نفاذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ترحب باعترام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيض أسلحتهم الهجومية والاستراتيجية والحد منها، وإبرام اتفاقات جديدة ملزمة قانونا. وتقيد بيلاروس بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية من خلال توقيعها في عام ١٩٩٢ على بروتوكول لشبونة مرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بقرارها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن هناك أولوية هامة بالإضافة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وكفالة الوصول الحقيقي والمتساوي لتكنولوجيا الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية واضحة وملزمة قانونا. ومن سوء

نعتقد أنه من المستحيل تنفيذ هذه التدابير بدون، أولا تعزيز القدرة الاقتصادية والدور السياسي للدول ذات الدخل المتوسط. ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تخطو خطوات نشطة نحو مساعدة تلك البلدان في حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المحددة. والنجاح في عمل البلدان ذات الدخل المتوسط سيمكّن من تشكيل نظام عالمي مستقر بغية توفير فرص جديدة للنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، وزيادة المساعدات من أجل التنمية.

قبل بضعة أيام، ومن على هذا المنبر (انظر A/64/PV.10)، أبلغ وفد بيلاروس الرئيس بتشكيل إحدى أحدث الشراكات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وهي الشراكة ضد الاتجار بالبشر والرق. والنتيجة المنطقية لتشكيل هذه الشراكة ينبغي أن تكون خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد أُنخذت بالفعل خطوات هامة في هذا الاتجاه. وفكرة المخطط العالمي حازت على تأييد واسع خلال المناقشة المواضيعية في الجمعية العامة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩. وقام رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين بتعيين السفيرين الموقرين ممثلي الرأس الأخضر والبرتغال لدى الأمم المتحدة بوصفهما منسقين للمشاورات بشأن مسائل تتعلق بوضع خطة عالمية. ونهيب بالفوفد للمشاركة في العمل التحضيري لهذه الخطة واعتمادها. وإذا ما تناولنا هذه المسألة على نحو بناء سوف نتمكن من ترجمة إعلان الأمين العام إلى عمل ملموس، ذلك أننا نولي أعلى أولوية لمسائل المرأة والطفل.

ونؤيد جهود الأمم المتحدة للإبقاء على موضوع حقوق الإنسان في قمة برنامج العمل الدولي. ونتطلع إلى تطوير حوار بين الأديان وبين الثقافات بوصفه أساسا للاستقرار والأمن وخطة هامة في هذا الاتجاه. وفي الاجتماع الوزاري الذي انعقد مؤخرا بشأن الحوار بين الأديان من أجل

مختلطة. ومن هنا، من الجدير إبراز بعض المسائل التي أثارها الأمين العام في تقريره.

أولا، لقد بينّ ببلاغة وإقناع ما أسماه بالتحركات التكنولوجية التي تشكل الصورة العالمية الجديدة. ثانيا، شدد على تنوع وتعدد قنوات التفاعل بين الدول والمجتمعات التي تمثل درجة عالية من التكافل يوحدنا بغض النظر عن النتيجة. ثالثا، حدد أهم القضايا الناشئة التي تشكل جزءا من الظواهر عبر الوطنية. رابعا، شدد أيضا على السرعة المتزايدة التي تتجه بها المساعي الإنسانية نحو العولمة.

وباختصار، نعتبر الحالة بوصفها معادلة فهي من جهة، تمثل جانب الطلب على الجهود عبر الوطنية، ومن الجهة الأخرى، تمثل استجابة لهذه الجهود أو عرض بتقديم الجهود. وجانب الطلب للمعادلة واسع ومتنوع ومعقد. وفي الحقيقة أن الإنسانية تواجه تحديات تتطلب تعاونا دوليا غير مسبوق على الإطلاق. ويوفر الأمين العام في تقريره بعض الأمثلة على ذلك، وتشير تلك الأمثلة إلى أثر الأزمة المالية والاقتصادية على إمكانية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وتحديات تغير المناخ ومخاطر وباء إنفلونزا الخنازير، وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. وأعتقد بأنه كان ينبغي له أن يضيف إلى ذلك قائمة تتضمن إجراءات الكفاح ضد الجريمة الدولية.

وعلى أي حال، ما من شك أنه ما من بلد منا بمفرده، صغيرا كان أم كبيرا، بوسعه مواجهة هذه التحديات لوحده. لذلك عندما ننظر إلى الجانب الآخر من المسألة لمواجهة التحديات، أي الاستجابة، أو جانب العرض للجهود عبر الوطنية، نجد الأمين العام محقا في الإشارة إلى حتمية الاستفادة من الإمكانية الهائلة للتعددية داخل الأمم المتحدة.

واليوم، كما كان في الماضي يحتاج العالم إلى منظمنا. ومن المبررات المعروفة القول بأنه لو لم تكن الأمم المتحدة

الطالع أنه لم يتطرق تقرير الأمين العام إلى مسألة توفير ضمانات أمنية سلبية.

وبعد الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تولت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في مكافحة الإرهاب الدولي. وأدى هذا في عام ٢٠٠٦ إلى اعتماد استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وفي سياق جهود مكافحة الإرهاب الواردة في تقرير الأمين العام، ندعو إلى النظر في الفكرة التي طرحها خلال المناقشة العامة وزير خارجية بيلاروس ومفادها أن تعلن الأمم المتحدة ١١ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للكفاح ضد الإرهاب.

ويؤيد وفد بيلاروس الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة. وقد أعجبنا جدا بمقارنته لدور الأمانة العامة بوصفها تقوم بوظيفة القلب في الجسم وأن سائر الهيئات التشريعية وغيرها من الهيئات التي تشكل الآلية الحكومية الدولية تؤدي دور الشرايين والأعصاب "التي تنقل الدم وطاقة الحياة إلى المنظمة" (A/64/1، الفقرة ٨٣٠).

وفي ذلك الصدد، نعتبر أن من الحتمي مواصلة العمل بهمة لإعادة تنشيط الجمعية العامة لكي يتسنى لها الإبقاء على صحة الشرايين والجهاز العصبي للمنظمة. ويأمل وفد بيلاروس في تحقيق هذه المقترحات كما أشار إليها عن حق الأمين العام، وسوف تجعل واجهة مقر الأمم المتحدة رمزا لتجديدها من الداخل.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على عرضه لتقريره الواضح عن أعمال المنظمة A/64/1. ونلاحظ أن الأشهر الـ ١٢ الماضية شهدت العديد من الأحداث الرئيسية في جميع أرجاء العالم، وهي أحداث تجسدت في تنوع وتكثيف نشاطات الأمم المتحدة. فمن جهة، تمكنت المنظمة من التصدي للتحديات الناشئة؛ ومن جهة أخرى كانت النتائج

قرارات هامة أيضا تنتظرنا في مجال نزع السلاح واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي بشكل عام.

نرى هل نحن على مستوى تلك التحديات؟ يكمن جزء من الإجابة في داخل هذا المنتدى العالمي، أي الجمعية العامة. بطبيعة الحال، يصعب التوفيق أحيانا بين المصالح المتعارضة لـ ١٩٢ دولة. كما أنه يصعب الوقوف في وجه مصالح الأقوياء في العالم الحقيقي المحيط بنا التي تؤثر عليها التوصيات والتدابير التي تروج لها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا بد في نهاية المطاف من أن يتغلب جو التعاون على أجواء المواجهة إذا كنا نرغب، على أقل تقدير، أن نجد الفرصة للتصدي للمشاكل الكبرى التي تؤثر على الجنس البشري وعلى رأسها توفير قدر من الرفاه المادي والروحي لسكان هذا الكوكب يتماشى مع ما هو متاح لنا من إمكانيات ومعرفة. إننا نعلم جيدا ما الذي يجب علينا فعله من أجل القضاء على الفقر. ويبقى أن نتنقل الآن إلى التنفيذ.

بطبيعة الحال، مهمة تكيف المنظمة مع المستجدات ليست حكرا على الهيئات الحكومية الدولية. فلأمانة العامة والوكالات المتخصصة والبرامج أيضا دور في ذلك المجال. إن المسؤولية الملقاة على عاتق الأمين العام هي بحق مسؤولية جسيمة. ومن جانبنا، نشهد للأمين العام بان كي - مون بأنه يبذل جهودا خارقة للوفاء بمسؤولياته ونقدّر الشفافية التي تتسم بها تلك الجهود كما يتضح من اللقاءات الدورية التي يعقدها مع الجمعية العامة لتنويرها بشأن أنشطته.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، والدورة الرابعة والستون للجمعية العامة ما زالت في بداياتها، لأحدد في إطار بند جدول أعمالها لهذا اليوم التزام وفدي ببذل كل ما بوسعه من جهد لتمكين الأمم المتحدة من التصدي على نحو بناء وإيجابي للتحديات الكبرى التي يتناولها تقرير الأمين العام.

موجودة لتعين إنشائها. وهذا من دون شك صحيح، ولكن قد تكون لدى المرء شكوك حول ما إذا كان من الأفضل إنشاء منظمة جديدة بدلا من العمل تحت طائلة الهياكل المتحجرة القديمة وأساليب العمل التي كثيرا ما تعيق عملنا. وأريد التوضيح بأنني لست بصدد الدعوة إلى اتخاذ خطوة تمثل هذه الراديكالية، بل وددت مجرد التشديد على أن الإصلاح أضحى أمرا ملحا للغاية.

وفي ذلك الصدد، وانطلاقا من المنطق الذي بُنيت عليه تلك الحجة، يتغير الطلب ويتمدد بسرعة كبيرة فيما تتغير قدرة المنظمة على الاستجابة ببطء أقرب ما يكون إلى الجمود. إن مجرد وجود بنود مثل إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، والاتساق على نطاق المنظومة على جدول الأعمال كل هذه الأعمام يشهد على مدى الخمول الذي تتسم به قدرتنا على التكيف مع المتغيرات. وربما لم يف التقرير هذا الجانب حقه بمناشدتنا تسريع جهودنا لإحراز التقدم، على تواضعه، الذي أنجز خلال الأعمام الأخيرة في تعزيز التغيرات التنظيمية والهيكلية والمعاييرية الضرورية "لتحديد طبيعة تعددية الأطراف في هذا القرن الجديد" (A/64/1، الفقرة ١٥٥).

وأما هذا العام فرصة مؤاتية لإحراز تقدم في ذلك الاتجاه، إذ يتوجب علينا المصادقة على الميزانية العامة وميزانيات عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى جدول الأنصبة المقررة من أجل تمويل كل ذلك، والبحث عن الوسائل الكفيلة بالاستجابة لإحدى أهم المسائل العالقة وهي مسألة إصلاح مجلس الأمن التي ستكون بمثابة الشرارة لإصلاح نظم حوكمة الأمم المتحدة، والتأهب لإجراء تقييم متعمق لمدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أننا بصدد التصدي لأمر سيحدد، بالمعنى الحرفي للعبارة، مستقبل الإنسانية حين نجتمع في مؤتمر كوبنهاغن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وثمة

ستظل الرابطة، كعهدنا أبداً، على تأييدها الثابت والقوي لتعددية الأطراف التي تجسدها الأمم المتحدة؛ كما أنها ستواصل في منطقتنا بذل أقصى جهدها للدفع إلى الأمام بالأهداف والمبادئ التي يكرسها الميثاق. وأود الآن أن أطلع الجمعية على آرائي بشأن بعض المسائل الهامة.

أولاً، تولي الرابطة أهمية كبرى للتنمية. لهذا السبب، نشعر بالقلق إزاء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على التنمية في جميع بلدان العالم، ولا سيما الأكثر عرضة منها للصدمات الخارجية. وإننا قلقون لأن القطاعات الأفقر والأضعف في البلدان النامية هي التي تتلقى أقوى الضربات وتعاني من أطول فترة انتكاس بسبب أزمة اندلعت في ركن آخر من العالم، مع الإقرار بأن الاقتصادات المتقدمة النمو قد تأثرت هي أيضاً تأثراً كبيراً بتلك الأزمة. من دواعي القلق أن الأزمة الاقتصادية، المقترنة بأزمة الأمن الغذائي وأزمة الطاقة، اللتين تسببتا بضغط على البلدان النامية، ستؤدي لا إلى منع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضاً إلى خسارة المكاسب التي أحرزت بعد عناء طويل.

وفي هذا السياق شرحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قلقها، النابع من تجربتنا المباشرة خلال الأزمة الاقتصادية في أواخر التسعينات، في مختلف الاجتماعات المعقودة في الأمم المتحدة، وكذلك خلال مؤتمري القمة لمجموعة العشرين في لندن ومؤخراً في بتسبرغ. وسنواصل الوقوف إلى جانب الأمم المتحدة بالتأكيد على الجانب الإنساني لهذه الأزمة الاقتصادية وضرورة مساعدة فئات السكان الفقيرة والضعيفة في البلدان النامية.

لقد أعطت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية حافزاً للرابطة حتى تسعى إلى تكامل أوسع وأعمق فيما بين بلدان الرابطة العشرة، وبين الرابطة وشركائها مثل الصين واليابان وجمهورية كوريا وأستراليا ونيوزلندا والهند. وإلى جانب

السيد سينها سيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وهي بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند وفيت نام.

أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى صوت رئيس الجمعية العامة لتقديم التعازي إلى إندونيسيا والفلبين وساموا، التي تشاركنا عضوية الرابطة، للكوارث الطبيعية التي حلت بهم مؤخراً.

وتتقدم الرابطة بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1).

يواجه العالم اليوم أزمات عالمية متعددة. ومن الواضح، والعالم يزداد كل يوم ترابطاً، أنه ليس بإمكان أي بلد التغلب على تلك الأزمات منفرداً. إن الكثير من تلك التحديات مثل تغير المناخ والإنفلونزا والأزمة الاقتصادية العالمية تتطلب وحدة الهدف وتناغم الجهود وروح التعاون من جميع الأطراف، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها.

تتفق الرابطة تماماً مع تقرير الأمين العام حين يذكر أننا الآن نمر بمرحلة حرجية في حياة تعددية الأطراف. وعلى الرغم من افتقار الأمم المتحدة إلى الكمال فإن عضويتها العالمية وشرعية سلطتها لجمع تلك العضوية، لا تزال حتى الآن أفضل ما لدينا من آليات للتوفيق بين المصالح المختلفة والتوحيد بين أعضاء المجتمع الدولي لتعزيز المنافع العالمية العامة. ويقع العبء على عاتق كل دولة عضو في أن ترتفع إلى مستوى آمال شعوبنا وأن تحول لحظة الأزمات الحرجة هذه إلى فرصة حقيقية لتعزيز هذه المؤسسة الجماعية التي نملكها جميعاً. هذا أوان اختبار التزامنا الجماعي وعزمنا ووحدة جميع الدول الأعضاء.

نضع جانبا مصالحنا الفردية ونسعى إلى حل توافقي يحرص على المصالح الجماعية للجميع، وإما أن نواجه جميعا مخاطر أحوالا طقسية أكثر هولا في المستقبل. وباختصار، إنه خيار بين المكسب للجميع أو الخسارة للجميع.

ومن المنطلق ذاته، تعتقد الرابطة أنه ينبغي للبلدان أن تستغل هذا الوقت لزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء بغية بناء الاقتصاد الأخضر. وينبغي لتلك التكنولوجيات أن تكون متاحة بتكلفة يمكن أن تتحملها البلدان المحتاجة. كما تعتقد الرابطة بضرورة تعزيز وتوسيع التعاون والمساعدة الدوليين لتعزيز تخفيف الآثار وقدرات التكيف لدى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال آليات التمويل.

ثالثا، الرابطة عاقدة العزم على تعزيز شراكتها القوية أصلا مع الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ. ونحن سعداء بالتعاون المستمر مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال في ميانمار في أعقاب إعصار نرجيس، وفي إندونيسيا والفلبين في أعقاب الزلازل والعواصف المدارية. ونحن ماضون قدما في تعزيز إطار التعاون الإقليمي في ذلك المجال. ومن المقرر أن يتم تنفيذ اتفاق الرابطة لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ في نهاية هذا العام. وسيوفر ذلك الاتفاق أساسا قويا لتعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تخفيف آثار الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ.

رابعا، إن السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا، في حقبة العولمة الحالية، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار والأمن في كل منطقة. وكما يقال: لا يمكن لبلد أو منطقة أن تعتبر نفسها جزيرة منعزلة. وعليه، تؤمن الرابطة بأن الأهداف والمبادئ المكرسة في الميثاق أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتؤمن الرابطة، كذلك، بأن الأمم

السعي إلى المزيد من التكامل، تبذل الرابطة الجهود لتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي في المنطقة للتخفيف على السكان في بلداننا من الآثار السلبية للأزمة.

وما فتئت الرابطة تعمل بتعاون وثيق مع شركائها الثلاثة - الصين واليابان وجمهورية كوريا - لتعزيز الآلية الإقليمية للمساعدة المالية الذاتية من خلال ترتيبات لتجميع احتياطي إقليمي في إطار مبادرة شيانغ ماي لنشر التعددية بلغ مجموع أصوله ١٢٠ بليون دولار. ونتطلع إلى الشروع في ذلك البرنامج بحلول نهاية ٢٠٠٩. كما اتفقت الرابطة وشركاؤها الثلاثة على إقامة آلية مراقبة وتحليل الاقتصادات الإقليمية ولدعم عملية صنع القرار في ذلك البرنامج.

وستؤدي الرابطة دورها في التحضير لمؤتمر القمة المقبل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في العام القادم، وسواصل التأكيد للمجتمع الدولي على أننا ما لم نعمل جميعا على تحويل مؤتمر القمة إلى تغيرات ذات مغزى على الأرض، فإننا سنكون في عام ٢٠١٥ أمام أهداف لم تتحقق ووعود لم يوف بها.

إن التصدي لتغير المناخ بالنسبة للرابطة ليس ترفا بل ضرورة قصوى. فعاما بعد عام، تواجه بلدان الرابطة أحوالا طقسية شديدة ناتجة عن تغير المناخ، تنطوي جميعها على دمار هائل سواء فيما يتعلق بخسائر بالأرواح البشرية أو بالخسائر الاقتصادية. إن ذكريات الإعصار المداري نرجيس، الذي ضرب ميانمار في العام الماضي، والعواصف المدارية العاتية الأخيرة التي ضربت الفلبين وبلداننا كثيرة أخرى في جنوب شرقي آسيا تمثل تذكيرا صارخا بما هو على المحك أمام جميع المفاوضين المجتمعين في بانكوك في هذه اللحظة بالذات في جولة المفاوضات قبل الأخيرة تمهيدا لمؤتمر كوبنهاغن الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. إن رسالة الطبيعة إلى جميع المشاركين في المفاوضات واضحة: إما أن

اللجنة أن تكون هيئة متطورة وتعتقد أن إنشاءها سيدفع قدما بقضية حقوق الإنسان في المنطقة.

أخيرا، تتفق الرابطة مع تقرير الأمين العام على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع البيئة الجديدة من خلال اتسامها بالحدثة والكفاءة وسرعة الحركة وأكثر خضوعا للمساءلة في إدارتها. وترى الرابطة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر فعالية في قدرتها على تقديم الخدمات لكل من يحتاجونها في الميدان، وإلى جانب ذلك، أن تضمن الاتساق والتنسيق فيما بين جميع الوكالات في المنظومة.

غير أن من الواضح في هذا العالم المعقد الذي ينتابه العديد من الأزمات أن الأمم المتحدة لا يمكنها عمل كل شيء ولا ينبغي أن يُنتظر منها ذلك. وينبغي أن تركز الأمم المتحدة على ميزاتها النسبية وتعمل عن كثب مع الشركاء في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية حول العالم. ونرحب بالإشارة في تقرير الأمين العام إلى الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والرابطة.

وقد بدأت الرابطة هذا العام فصلا جديدا في تاريخ المنظمة ببدء نفاذ ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتمضي البلدان الـ ١٠ الأعضاء في الرابطة قدما في عمليات بناء الجماعات التابعة للرابطة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن قوة الرابطة وقدرتها على الصمود ستجعلها شريكا فعالا للبلدان في المنطقة وللأمم المتحدة. وهذا التزام منا بذلك.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن عميق تقديري للأمين العام بان كي - مون لتفانيه في قيادة أنشطة المنظمة الشديدة التنوع.

وأكثر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة إلحاحا هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية

المتحدة ما زالت ركيزة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. إننا ندعم نهج الأمم المتحدة الشامل للسلم والأمن، الذي يسعى إلى تعزيز قدرة الهيئة على منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

إننا ملتزمون بدعم جدول أعمال نزع السلاح العام الكامل. ونرحب بالتطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة في ذلك الميدان، مثل اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن اتفاق جديد ملزم قانونا، واعتماد مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وتؤمن الرابطة بقوة بعالم خال من الأسلحة النووية. وندعم دعما تاما إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم بوصفها خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسنشترك بنشاط في المؤتمر الثاني المقبل للدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذه الدورة للجمعية العامة، ستقدم الرابطة مشروع قرار بشأن منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. وتأمل الرابطة أن يلقي مشروع القرار دعما قويا من الدول الأعضاء الزميلة كما جرت العادة.

خامسا، تتخذ الرابطة خطوات هامة في مجال حقوق الإنسان. وخلال اجتماع وزراء خارجية الرابطة الأخير في تايلند، في تموز/يوليه، وافقوا على اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعنية بحقوق الإنسان. ومن المقرر أن يتم إنشاء اللجنة رسميا خلال مؤتمر قمة الرابطة المقبل في نهاية هذا الشهر. وتتوخى الرابطة من

قام به أصدقاء الأمن البشري على مدى فترة السنتين إلى ثلاث سنوات الأخيرة. ونتطلع كثيرا جدا إلى مناقشة الجمعية العامة بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة.

ومن الواضح أن حفظ السلام وبناء السلام هما بمثابة لب أنشطة الأمم المتحدة. وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يتسع نطاقها باستمرار، بل وتجهد قدراتنا أحيانا. وينبغي أن تعد أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على نحو جماعي تدابير للتحسين بغرض إدارتها على نحو فعال. بموجب ولايات واضحة وقابلة للتحقيق. لذلك من الضروري ضمان أن تشترك جميع الجهات صاحبة المصلحة، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بوححدات الشرطة، والمأنحون، عن كئب في تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها وتقييمها.

وفيما يتعلق بالسلام، نرحب بالتحرك الإيجابي الراهن نحو نزع السلاح النووي الشامل. وبصفتنا البلد الوحيد الذي عانى من الدمار النووي، لدينا الإصرار على وقف الانتشار النووي والعمل مع الآخرين من أجل القضاء على الأسلحة النووية.

وبينما تقترب من موعد انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، نجد أنفسنا في مفترق طرق حاسم. ولا بد لنا من اتخاذ خطوة حاسمة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وستقدم اليابان مشروع قرار خلال هذه الدورة لتحديد التدابير المؤدية إلى الإزالة النهائية للأسلحة النووية وندعو إلى تأييدنا في هذا الصدد.

ويمثل تغير المناخ تحديا رئيسيا آخر من التحديات التي تواجه البشرية. ويجب أن نعبئ جهودنا وما لدينا من تكنولوجيا ابتكارية في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن نظام فعال لما بعد ٢٠١٣ خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

والمالية العالمية تأثيرا خطيرا على جهود كثير من البلدان النامية لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي أن نحشد جميع الوسائل المتاحة لنا استعدادا للسنة المستهدفة في ٢٠١٥. وينبغي أن نشحذ تركيزنا على خطة التنمية استعدادا للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في العام القادم.

ولن يؤدي السعي للحد من الفقر وحده إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقطاعات كبيرة من البليون شخص الأشد فقرا واقعة في شرك الصراع أو تناضل من أجل البقاء على قيد الحياة في أوضاع هشة. وقد انتكس حوالي نصف البلدان الخارجة من صراعات عائدة إلى أتون الصراع في خلال ١٠ سنوات.

وينبغي أن تواكب انتهاء الصراع تغييرات ملحوظة في الحياة اليومية، وأن يواكب وصول السلام بذل الجهود مباشرة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وللقضاء على حلقة الصراع والفقر المغلقة، من الضروري التصدي لكليهما معا على نحو متكامل. ولجنة بناء السلام هي الجهاز الرئيسي لتعزيز هذه الاستراتيجية المتكاملة ولسد بعض من هذه الفجوات.

ويستدعي السلام البشري الأخذ بنهج متكامل يركز على الإنسان ويرمي إلى تحقيق حرية جميع الأفراد من الخوف والعوز. ويتبع الأمن البشري منظور العمل من القاعدة إلى القمة، ولا يكتفي بالتركيز على الحماية، وإنما أيضا على تمكين الفرد والمجتمع. لذلك فإن نهج الأمن البشري ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولجهود بناء السلام.

ونرجو أن نرى منظور الأمن البشري يتجلى بشكل قوي وجيد في أعمال الأمم المتحدة. فالقرار الذي اتخذ مؤخرا (القرار ٣١١/٦٣) بشأن الاتساق بين الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس على نطاق المنظومة، على سبيل المثال، سيفيد أيضا من نهج الأمن البشري. ونثني على العمل الذي

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الأمم المتحدة. وهي ترحب بتصميم الأمين العام على جعل الأمانة العامة أكثر كفاءة واستجابة وتأييده في ذلك. إلا أنه بينما يؤثر الاقتصاد العالمي على الأوضاع المالية للدول الأعضاء، لم يعد في الإمكان مواصلة الاتجاه المتمثل في استمرار الأمم المتحدة في زيادة ميزانيتها العادية وميزانيتها لحفظ السلام. ومن المهم أن تزيد كفاءة الأمانة وديناميتها لكي تفي بولايتها بمستوى للتكلفة تستطيع الدول الأعضاء تحمله.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن تعمل الأمانة العامة بدأب على ترتيب أولويات الإنفاق وأن تجد طرقاً أقل تكلفة لتنفيذ الأنشطة التي يصدر تكليف بها. وينبغي من حيث المبدأ تلبية الاحتياجات الجديدة من خلال استخدام الموارد المتاحة. وينبغي أن نعمل على تقوية الانضباط المالي في تخطيط الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانية عمليات حفظ السلام وتنفيذهما.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان القوي بأن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية وأفضل في أداء وظائفها.

السيدة مونيز موسكيرا (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/64/1). إننا نتفق مع تحليله الدقيق للحالة الراهنة في العالم، الغارق في أزمة اقتصادية ومالية حادة ذات آثار مدمرة على جميع البلدان، ولا سيما الدول النامية التي، رغم عدم مسؤوليتها عن الأزمة، تعاني أكثر ما تعاني من عواقبها الكارثية.

منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠، يحذر بلدي من أن الأهداف المتواضعة جداً لن تتحقق ما لم يتغير تغيراً جذرياً النظام الاقتصادي الدولي القائم غير

في كوبنهاغن. وتثني اليابان ثناءً كثيراً على مبادرة الأمين العام لزيادة الزخم السياسي في هذا الصدد بتنظيم مؤتمر القمة المتعلق بتغير المناخ.

وفي الاجتماع الاقتصادي لمؤتمر القمة، أعلن رئيس وزراء اليابان يوكيو هاتوياما هدف اليابان لنصف المدة لخفض انبعاثاتها بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٥ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠. كما قدم مبادرة هاتوياما، التي ترمي إلى دعم جهود البلدان النامية من خلال التكنولوجيا والمساعدة المالية. وسوف تؤدي اليابان دوراً رئيسياً لكي يكلل مؤتمر كوبنهاغن بالنجاح من خلال هذه المبادرات.

ومن الضروري أيضاً أن تواصل الأمم المتحدة حماية وتعزيز حقوق الإنسان بوصفها إحدى ركائزها الثلاث. ذلك أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما زالت ترتكب بلا هوادة في بقاع كثيرة من العالم حتى بعد الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتؤيد اليابان تعميم نهج يقوم على حقوق الإنسان في جميع الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون إدخال إصلاح مجدي على مجلس الأمن. وترحب اليابان بالتقدم الجيد المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية منذ شهر شباط/فبراير الماضي. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار بمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية على الفور خلال الدورة الرابعة والستين، بالاستناد إلى التقدم المحرز حتى الآن.

وترى اليابان أنه يلزم إصلاح مجلس الأمن بتوسيع نطاق كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لكي ينعكس فيهما واقع العالم الذي نعيش فيه. ويسرنا تشديد رئيس الجمعية التريكي على ضرورة الإصلاح العاجل لمجلس الأمن. ونرجو أن يتم التوصل إلى نتيجة عملية في هذه الدورة في ظل توجيهه وقيادته.

يستكملها ويعززها عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة الذي سيتابع المسائل التي تم بحثها في ذلك الحدث.

وبالنسبة إلى إحدى استجابات منظومة الأمم المتحدة للأزمات، يذكر التقرير إنشاء نظام إنذار عالمي لتحديد الآثار والفئات المعرضة للخطر، يتتبع أثر الأزمات العالمية على الفقراء والفئات السكانية الأكثر ضعفاً. ونأمل أن يكون هذا النظام أداة مفيدة وليس مجرد تكرار للبيانات والبيانات التي بحوزتنا فعلاً. إن ما نحتاج إليه ليس تشخيصاً بل حلولاً عاجلة وقابلة للتطبيق. لذلك نعتقد أن علينا النظر في إنشاء نظام يرصد أعمال التصدي للأزمات، ولا سيما الأعمال من جانب المسؤولين الحقيقيين، فضلاً عن الآثار الحقيقية لهذه الأعمال على أكثر البلدان تضرراً.

إن ظاهرة تغير المناخ تحظى باهتمام خاص في مؤتمر كوبنهاغن. وآخر مؤتمر قمة عقده الأمين العام عن تغير المناخ أكد من جديد الشواغل الرئيسية للعالم النامي إزاء الحاجة إلى التمويل، ونقل التكنولوجيا، والخبرة الفنية بغية تعزيز عمليتي التكيف والحد من تغير المناخ. والواضح للجميع أن نجاح تلك المفاوضات سيعتمد إلى حد بعيد على رغبة البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها ووضعها لأهداف جديدة وأكثر طموحاً تمسها مع مسؤوليتها التاريخية ودينها الإيكولوجي للبشرية.

ونحن نؤيد الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة وإصلاحها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بعمق. ولكن يجب القيام بذلك عن طريق احترام ميثاقها، وليس عن طريق إعادة صياغته أم تشويه مقاصده ومبادئه. والتحدي الرئيسي الذي يواجهها هو إصلاح الأمم المتحدة بغية أن تخدم مصالح جميع الدول بالتساوي. ولا يسعنا أن يفشل الإصلاح

المنصف وغير المتوازن. واليوم، نؤيد هذا القول نظراً للالتزامات العديدة التي تفتك مجتمعة ببلدان الجنوب، والتي هي بدورها نتيجة أزمة هيكلية للرأسمالية، تفاقمها سياسات الليبرالية الجديدة التي تعزز نموذج اقتصادي يركز على أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك والتوزيع. لذلك نؤكد مجدداً على أن السبب الحقيقي للفشل في تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً يكمن في عدم وجود إرادة سياسية حتى الآن لدى البلدان المتقدمة النمو.

يذكر التقرير أن المطلوب موارد مالية إضافية لتلبية الاحتياجات التنمائية للبلدان ذات الدخل المنخفض، ونحن نؤيد ذلك. غير أن هذا ليس كافياً. فالمطلوب وضع وتنفيذ سياسات تركز على الإنسان وتعزز تنمية جميع البلدان. لكن الإجراءات الفورية التي أُنخذت لإنقاذ المؤسسات المالية المفلسة في الشمال تتناقض بشكل مخزٍ مع الإنفاق الضئيل على المساعدة الإنمائية الرسمية وامتناع كتلة البلدان المتقدمة النمو عن توفير موارد جديدة وإضافية.

ومن الأهمية بمكان إيجاد حلول جماعية للمشاكل العالمية ليس لتعزيز التنمية فحسب، وإنما أيضاً لبقاء الجنس البشري ذاته. وفي ذلك الصدد، إن اعتراف التقرير بأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رئيسياً في مواجهة الأزمات العديدة التي تهدد العالم حالياً واستعمال الفترة التاريخية هذه لتعزيز التقدم أمر أساسي. بيد أن ذلك التقدم لن يكون ممكناً بدون نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم على التنمية المستدامة وتحقيق الثروة على أساس العدالة والزاهة، وتعتمد المؤسسات الاقتصادية والمالية فيه برعاية الأمم المتحدة إلى جعل تعزيز التنمية هدفها الرئيسي.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة الأخير على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية خطوة أولى هامة، ونأمل أن

للمساعدة الإنسانية التي أقرتها الجمعية في قرارها ١٨٢/٤٦. ويشير التقرير إلى الإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية استجابة لحوالي ٥٥ حالة طارئة في الفترة قيد النظر، ولكن لم يُذكر سوى عدد قليل من هذه الحالات. وكنا نود تلقي المزيد من المعلومات عن الحالات الأخرى. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

فيما يتعلق بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، نرى من الضروري أن نأخذ برؤية بلدان الجنوب في الاعتبار، التي تتأثر أغليبتها بتلك الحالات الإنسانية الطارئة. ونقر بالعمل الذي يقوم به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ومن ناحية أخرى، ينبغي أن ننظر الدول الأعضاء فيما يسمى بالنهج العنقودي وتحلله على الصعيد المشترك بين الحكومات.

وتؤكد كوبا من جديد أهمية مبادئ التعاون الدولي والحوار الحقيقي بشأن حقوق الإنسان. ويجب القضاء على التلاعب السياسي والانتقائية والمعايير المزدوجة في هذا المجال. كما يجب علينا جميعاً ألا نجعل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحالية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، تتأثر بهذه النقائص. وبتلك الروح، شاركت بلادي بنشاط في إنشاء هذا المجلس وتشترك في أعماله بإحساس كبير بالمسؤولية. ونأمل أن يظل المجلس بمنأى عن مواصلة نظر القضايا التي تسببت في فشل من سبقوه.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى الدعم المقدم في الميدان من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لكي تتمكن الدول من تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق لكون تلك الإشارة تقتصر على نتائج الاستعراض فحسب، حيث أنها تتعلق بالبلدان النامية التي يوجد فيها الفريق القطري. وعلينا ألا ننسى أن بلدان الشمال يجب أن تكون مسؤولة أيضاً أمام هذه الآلية عن حالات حقوق الإنسان فيها، بما في ذلك تلك

وتتحول منظمتنا في نهاية المطاف إلى أداة تخدم مصالح ورغبات بضعة بلدان غنية وقوية.

ويشمل التقرير المسألة المثيرة للجدل، أي مسؤولية الحماية، في حين أن العديد من المسائل الهامة والشواغل المشروعة إزاء ذلك المفهوم لم يجز تناولها على نحو صحيح بعد. وعلى الجمعية العامة أن تواصل دراسة المسألة بشفافية وعمق، وأن تتخذ القرارات المناسبة. والبعض يسعون إلى تطبيق المفهوم حتى قبل تحديده بوضوح. كوبا ضد ذلك، لأنه يفتح الطريق أمام تحويل مسؤولية الحماية إلى أداة يمكن التلاعب بها بسهولة بغية مهاجمة المبادئ المقدسة، ألا وهي السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا بد لنا من إعادة تنشيط الدور القيادي للجمعية العامة، وهي الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة، حيث لا يوجد مكان للهيمنة، وحيث لنا جميعاً صوت وبطاقة اقتراع، وحيث لا يوجد حق النقض البائد. من جانب آخر، لن نتمكن من التكلم على إصلاح حقيقي لهذه المنظمة حتى يجري إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. وعملية التفاوض الحكومية الدولية التي بدأت العام الماضي حول إصلاح المجلس هي خطوة هامة إلى الأمام. غير أنها لم تسفر عن النتائج الملموسة التي نأملها. ولنا الثقة بأن تقدماً حقيقياً سوف يحرز في هذه الدورة. إننا بحاجة ماسة إلى مجلس أمن نزيه وتمثيلي حقاً، يعمل بالنيابة عن الجميع وضمن ولايته بموجب الميثاق، بدون التعدي على أعمال وصلاحيات الهيئات الأخرى في المنظومة مثلما يحدث على نحو متزايد.

وفيما يتعلق بجزء التقرير الخاص بالشؤون الإنسانية، نؤكد من جديد أهمية استمرار العمل على تحسين الفعالية وحسن التوقيت في تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما نؤكد من جديد صحة المبادئ المنظمة

السنغالي على انتخابكم، يا سيادة الرئيس، لمنصبكم المرموق. وكما تعلمون، يمكنكم الركون إلى دعم وفد بلادي في أدائكم لمهامكم المهمة. وبالنسبة للأمين العام، لا توجد أدنى حاجة إلى التأكيد من جديد على ارتياحنا الكبير بأسلوبه الممتاز الذي يدير به مصير الأمانة العامة.

إن دراسة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/64/1) توفر فرصة لنا للإمعان في الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة، وتقييم أهميتها وفعاليتها وإعادة توجيهها، في نهاية المطاف. وينبغي أن نقر بأن تيسير تلك المهمة يرجع إلى جودة التقرير الذي قدمته الأمانة العامة. وإن التقرير إذ يجمع بين الإيجاز والشمول، لم يغفل ذكر أي مجال من مجالات أنشطة الأمم المتحدة، ابتداء من أقل الشواغل إلى الجهود المبذولة لتعزيز المنظمة، وفوق كل هذا كفالة رفاه الإنسانية.

ويتم إحراز تقدم كبير في جميع هذه المجالات، وكما نبحرنا الأمين العام في تقريره، فإن العالم اليوم أكثر ازدهارا وسلاما عما كان عليه في أي وقت مضى، ولم يكن نموذج الإطار المعياري الشامل قريب المنال كما هو عليه اليوم. ولكن المستبشرين من ذلك الازدهار والسلام كثيرون جدا بحث يبدو لنا أن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، سواء كانت في مجال حفظ السلام أو تغير المناخ، ينبغي أن تحظى بأقصى اهتمامنا. وعلاوة على ذلك، نرى أن القبول العالمي للإطار المعياري الشامل، الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة بشكل كبير، يعمل على التعجيل بعملية الإصلاح الجارية وتعميقها.

وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، يفيد التقرير بأن متوسط معدل النمو السنوي في أفريقيا كان ٦ في المائة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وانخفض في عام ٢٠٠٩ إلى ٠,٩ في المائة فقط، وأنه يمكننا أن نتوقع أيضا زيادة في معدلات البطالة والعمالة غير المستقرة، نتيجة للانخفاض في عائدات التصدير والإيرادات الحكومية. ويبين

البلدان التي لم يجر استعراضها بعد. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن حقوق الإنسان عالمية، ولا تقبل التجزئة، ومتكافئة.

أما فيما يتعلق بتماسك الأمم المتحدة، نرى أنه يجب أن تظل ممارسة عملية التفاوض هذه في إطار المداولات الحكومية الدولية، لأن الدول الأعضاء هي التي ستتخذ القرارات بشأنها في نهاية المطاف. وفي هذا الخصوص، يجب أن يعكس أي اقتراح بإصلاح الأنشطة التنفيذية احتياجات التنمية وأولويات الدول المتلقية. ولا يُتَظَر من الأنشطة التنفيذية، بما تنطوي عليه من تنوع متأصل، أن تتبع قوالب غير مرنة تُطبق على الجميع على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقدم آليات التنسيق التابعة للأمانة العامة أي مبادرة في هذا المجال إلى الدول الأعضاء، على النحو الواجب، للنظر فيها بشكل مناسب وإمكانية اعتمادها. وهنا نهيء مرة أخرى لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة أن يحترم الولايات الحكومية الدولية وأن يحسن بشكل كبير الشفافية والمساءلة للدول الأعضاء.

أود أن أختتم بياني بترديد النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره حين قال:

”دعونا نعمل معا لكي نجعل من عام ٢٠٠٩ العام الذي أعدنا فيه تشكيل العالم، إذ نحيي فيه شعلة الأمل والتضامن ونحدد دعائم الأمن والسلام الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان“. (A/64/1، الفقرة ١٥٩)

لا تزال أماننا تحديات كبيرة. ويحتاج العالم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الأمم المتحدة وإلى عملنا المشترك.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، أود أن أكرر ما ذكره رئيس جمهورية السنغال، فخامة ماتر عبد الله وادي، من تقديم التهاني الصادقة للوفد

إن التقرير واضح لا لبس فيه عندما يذكر أن تغير المناخ يمثل تحديا كبيرا بناء عليه سيحكم التاريخ على جيلنا. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة القوية التي تمثلت في القمة العالمية المنعقدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مكّنت رؤساء دولنا وحكوماتنا من إرسال رسالة سياسية قوية نأمل أن يتردد صداها في كوبنهاغن.

ومهما يكن من أمر، بالنسبة لأفريقيا، أود أن أكرر بأنه من دون أدنى شك أن إلحاحية الانتقال للاقتصاد العالمي أرخص كثيرا مع انبعاثات الكربون. ونحن على استعداد للإسهام في الجهد المشترك المعروض علينا للوصول إلى ما يسمى الآن بالاتفاقية البيئية العالمية الجديدة - ولكن على أساس فهم مؤداه أنه لا يمكننا أن نعرض للخطر تنميتنا. ونحتاج إلى قدر كاف من الموارد، ليس لضمان تنمية بلداننا فحسب، ولكن أيضا لاتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع نتائج تغير المناخ، بل للنجاة منها. بتلك الكلمات الختامية أهيياني. إن ارتفاع مستوى البحر والفيضانات، من بين أمور أخرى، تلحق ضررا كبيرا باقتصاداتنا الضعيفة.

إن أفريقيا من جانبها أعدت العدة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ بأخذ زمام مبادرات عدة متنوعة، ومن بينها المشروع القاري، أي الجدار الأخضر العظيم. فهذا المشروع يشتمل على حصاد أخضر بعرض ١٥ كيلومترا، يمتد من داكار إلى جيبوتي، وإذا ما تحقق ذلك المشروع سيشكل رئة خضراء حقيقية تكميلية يستفيد منها الكوكب بأسره.

ولكن مهما اتخذنا من إجراءات نحن البلدان النامية، ومهما قطعنا من التزامات، هناك حقيقة ثابتة مفادها أنه من دون التزام واضح من جانب البلدان الواردة في المرفق الأول بتقديم الموارد الكافية على أساس غير تمييزي، هناك مجازفة كبيرة بضياع الجهود الدؤوبة التي ما برحنا نبذلها منذ اجتماع بالي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من

هذا الوضع أنه إذا كانت آثار الأزمة المالية في البلدان المتقدمة النمو قد بدأت تنحسر، فإن الآثار التي تترتب عليها في الاقتصادات الأفريقية لم تخف حدتها بعد، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد الخطير التي تفرضه الأزمة على قدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

أما فيما يتعلق بأزمة الغذاء العالمية، على الرغم من أن أحداثا أخرى قد حجبها بالتأكيد في وسائط الإعلام الغربية، فلا تزال تشكل عبئا ثقيلا يستنزف اقتصاداتنا. ووفقا للتقديرات الأخيرة، يعاني تقريبا ٣٠٠ مليون أفريقي من الجوع المزمن. ومن مفارقات هذه الحالة غير المقبولة، أن الحلول للتغلب على الجوع في العالم معروفة، ولكن وسائل تنفيذها معدومة. والوسائل الهائلة التي تعبئ فوراً ردا على الأزمة توضح أن الموارد اللازمة لمكافحة الجوع قطاعا موجودة؛ لكن المشكلة أن تلك الموارد ليست متاحة للبلدان الفقيرة، ولا سيما في أفريقيا، حيث يعيش الجوعى. والإشارة إلى ذلك لا تعني التهرب من مسؤولياتنا بل تأكيدنا، لأنه بالنسبة لمعظم أجزاء بلداننا قنما، ضمن حدود مواردنا، باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثار الأزمات.

ومن الواضح أن الأزمة الغذائية والأزمة المالية وأزمة الطاقة سوف تتطلب قدرا أكبر بكثير من الموارد التي خصصتها لها الدول الأفريقية في خطوط الميزانية في المبادرات الوطنية، بل حتى الإقليمية. لذلك بينما نرحب بقرار مجموعة الثمانية لتعبئة ٢٠ بليون دولار لمكافحة الجوع العالمي والنهوض بالزراعة المستدامة، أود أن أعرب عن الأمل في قطع التزام على جناح السرعة يتجسد في مبادرات من قبيل الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة ووزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، في ٢٦ أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

الهش في معظم مناطق التدخل، ولكنه يقلص أيضا من الجهود الإنمائية التي يقوم بها المجتمع الدولي في تلك المناطق.

إن تهينة الظروف اللازمة لأي نجاح في أنشطة المنظمة، بما في ذلك في ثلاثة مجالات رئيسية ذكرتها آنفا، جعل الأمم المتحدة منظمة أقوى. وقد قطع الأمين العام التزاما بذلك الهدف وجعله من الشواغل الرئيسية لديه. وهذا جدير بثنائنا. والإصلاحات العديدة التي بدأها في الأمانة العامة والتي أكملها قرارانا الأخير بإنشاء كيان مكرس بصورة حصرية لقضايا المرأة، تمثل خطوات هامة نحو تلك الأمم المتحدة الأقوى.

غير أن أوجه التقدم تلك ستعتبر دائما غير منجزة من دون إصلاح مجلس الأمن. والمفاوضات الحكومية الدولية التي أجريناها منذ الدورة الثالثة والستين بينت بوضوح أكثر أن أي اتفاق قريب المنال، شريطة أن تتحلى جميعا بحس تاريخي رفيع. لذلك نأمل أن تأتي الدورة الحالية بالنتائج المرجوة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/I).

نجتمع اليوم في ظل تحديات قديمة وحديثة، يتطلب التصدي لها عملا جماعيا وفعالا. ومن بين تلك التحديات تداعيات الأزمات المتعددة، المالية منها والغذائية وتلك المتعلقة بالطاقة. وفي خلفية كل ذلك تقف أزمة تغير المناخ التي تتسارع ببطء بالإضافة إلى الانتشار السريع حاليا لفيروس إنفلونزا H1N1.

تواجهنا في الوقت ذاته مشاكل دائمة مثل هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، والتراعات المستمرة بين الدول وفي داخل الدول، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبشكل خاص الإرهاب. كل تلك تحديات تعبر الحدود ولا يمكن التصدي لها إلا من

أجل نظام مقبول وفعال بعد نظام كيوتو، أي اجتماع كوبنهاغن في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل.

أما فيما يتعلق بموضوع حفظ السلام، فيسرد التقرير الصعوبات غير المسبوقة والمعقدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبالنظر إلى تلك الظروف، هناك سبب للترحيب بالإصلاحات الإدارية الهامة التي بدأها الأمين العام والتي تستحق دعمنا الكامل، لا سيما فيما يتعلق بتطوير قدرات شرطية دائمة في شعبة الشرطة وتعزيزها. والتزام السنغال الشديد بحفظ السلام واهتمام قادتها بالمسألة يتجلىان بوضوح على خارطة وزع قواتنا في الميدان.

ونرحب باهتمام كبير بمقترحات الإصلاح التي طرحتها فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والأفكار التي طرحتها في الورقة الغفل التي قدمتها بصورة مشتركة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

ونعتقد من المهم توضيح أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حفظ السلام في هذا الوقت تكمن في تفعيل البعثة لحماية المدنيين. وأقصد بهذا ترجمة ذلك الهدف إلى استراتيجية تمثيلية وجعلها متفقة مع الأهداف الأخرى للبعثة، بينما تراعي ما ينبغي أن تتحلى به عمليات أصحاب الخوذ الزرق من حياد ونزاهة.

وثمة تحد آخر لا يقل أهمية، وهو زيادة ميزانية عمليات حفظ السلام إلى أربعة أضعاف خلال عشر سنوات، وهذا من دون أدنى شك يشكل عبئا ثقيلا على المجتمع الدولي، وبينما نفهم قلق بعض الوفود في إيجاد حل فوري لهذه الزيادة الهائلة، ينبغي أن نُبقي في الأذهان أن انعدام التنبؤ في الموارد المالية البرنامجية لعمليات حفظ السلام، أو إجراء تخفيض شديد في الميزانية من خلال إجراء تخفيضات شاملة ليس من شأنه فحسب أن يقوض السلم والاستقرار

بليون إنسان يعانون من الجوع وسوء التغذية، أن لا نجعل من تلك المسألة مركز الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة. وينبغي للمنظمة مواصلة الاضطلاع بدور نشط لوضع السياسات الزراعية في صلب جدول أعمال التنمية على الصعيد العالمي. وتعزيز الأمن الغذائي وشبكات الأمان الاجتماعي على الصعيد الدولي عامل مركزي لتحقيق ذلك الهدف.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ، علينا الوصول إلى اتفاق شامل في كوبنهاغن، يسع الجميع ويتسم بالإنصاف والعدالة. إن مؤتمر قمة تغير المناخ الذي انعقد بنيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ قد حفّز الزخم السياسي للوصول إلى توافق في الآراء. ويجب أن تكون خارطة الطريق المعتمدة في بالي مصدر إلهام للمفاوضات القادمة، انطلاقاً من مبدأ تقاسم المسؤولية بدرجات متفاوتة ووفق قدرات كل طرف.

وعلى الرغم من أن المفاوضات يجب أن تتم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، إلا أن عملية الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في توفير الوسائل الإيجابية لضخ الدعم السياسي في مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ.

وبالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أحرزت بلدان نامية عديدة تقدماً جيداً نحو بلوغها. غير أننا نخشى أن تؤدي الأزمات العالمية الراهنة إلى انتكاسة في تلك الإنجازات. وبالنظر إلى قصر الفترة المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥، علينا هذا العام أيضاً أن نساهم بشكل ملموس في الجهود الدولية الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للأمم المتحدة أن ترصد وتقيم بنشاط ما أنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بغية توفير معطيات مفيدة لاستخدامها في الاجتماع الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية المزمع عقده العام القادم. ولا بد من تعزيز دور الأمم المتحدة في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي.

منظور متعدد الأطراف. وتكتسب الجهود الدولية المتجددة والتعاون أهمية محورية متزايدة عند التصدي للمخاطر المتعددة الأشكال. لذا يجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة لتبني نهج جديد تعددي الأطراف نعمل ضمنه في تضامن ووحدة لمصلحة الجميع.

وهكذا نجد أن الحاجة إلى تجويد ثلاثية التنمية والحرية والسلام لم تكن في أي وقت مضى أكثر إلحاحاً من اليوم. ويتمحور ذلك الجهود حول تعزيز الهياكل المؤسسية المتعددة الأطراف لجعلها أكثر متانة وتفاعلاً. وفي ذلك السياق، يتعين علينا العمل على تعزيز أهمية الأمم المتحدة بجعلها أكثر ديمقراطية واتساقاً. ولا يسع الأمم المتحدة من غير مثل تلك الجهود أن تصبح مؤسسة ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها وقادرة على الاضطلاع بمهامها وولايتها وفق احتياجات الدول الأعضاء.

وبغية تلبية الضرورات الإنمائية، يجب أن نواجه ثلاث أزمات هيكلية نعيشها حالياً وهي أزمات المال والغذاء والطاقة. وإزاء تلك الخلفية المظلمة، تبرز مخاطر تغير المناخ. إن أكثر المهام إلحاحاً أمامنا في هذه الدورة هو تخليص الاقتصاد العالمي من آثار الأزمات والركود الاقتصادي. لقد قدمنا جميعاً إسهامات هامة في تحقيق التقدم، ومع ذلك، لا تزال الأسباب الكامنة للأزمات تفتقر إلى المعالجة الكاملة والفعالة. وعلينا أن نسعى إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية بشكل كامل وفي التوقيت المناسب. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون عملنا في هذه الدورة متكاملًا مع أي عمليات أخرى قائمة.

في غضون ذلك، ما زال الأمن الغذائي العالمي هدفاً يراوغنا إذ أن أغلبية فقراء العالم محرومة من فرص الحصول على تموينات الغذاء. ومن غير المقبول، في مواجهة أكثر من

نقف اليوم أمام منعطف مبشّر في جهودنا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى الجو الإيجابي السائد الآن بين الدول الأعضاء والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها الاجتهاد للوصول إلى اتفاق بشأن الخطوات الملموسة اللازمة لبلوغ نزع السلاح الشامل والكامل ولتعزيز عدم الانتشار في المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده العام القادم. وفي ذلك السياق، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى تنشيط الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

وفي ما يتعلق بحفظ السلام، ترحب إندونيسيا بالمناقشات الدائرة حالياً بشأن توجهات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن توفر تلك العمليات إطاراً قادراً على خلق شراكة عالمية قوية تشجع جميع أصحاب المصلحة على تولى زمام الأمور. علاوة على ذلك، ينبغي أن لا نهمّل الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فحفظ السلام ليس دواءً سحرياً لعلاج الأسباب الجذرية للتراعات بقدر ما هو فرصة لخلق بيئة ملائمة تمكّن العملية السياسية من المضي قدماً.

وعلى أن نؤكد مجدداً أن كل حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة ولا تقبل التجزئة ويجب بالتالي التعامل معها بالإنصاف والمساواة، وبنفس القدر من الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للمسائل الأخرى. ومن أجل المضي قدماً بأعمال مجلس حقوق الإنسان، يجب أن توفر له الجمعية العامة التوجيه الاستراتيجي. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز جهود المجلس دفاعاً عن حقوق الإنسان وأن تتخذ خطوات ملموسة لإدماج حقوق الإنسان في كل نواحي عملها.

وفيما يتعلق بالمسؤولية عن الحماية، فالوقاية هي الأساس. وينبغي للمداولات أن تركز على جهود تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بمتطلبات الحكم الرشيد وسيادة

وتقدير إندونيسيا تقديراً عميقاً لمشاعر الدعم والتضامن التي عبّر عنها العديد بمناسبة وقوع الزلزال المدمر الذي أصاب مؤخراً سومطرة الغربية. كما نعرب عن تعازينا لأصدقائنا في الفلبين وفيت نام وكمبوديا ولاوس والهند وساموا، وساموا الأمريكية وآخرين في تلك المناطق التي تعرضت حديثاً لكوارث طبيعية.

إن حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن تلك الكوارث يبرز أهمية تكثيف جهود الطوارئ والتأهب المشتركة، وبخاصة في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنظام المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة الاستمرار في حشد الموارد المالية وتعزيز القدرات لما لذلك من أهمية حيوية في التصدي لحالات الطوارئ في مختلف بقاع العالم.

ويجب أيضاً الاستفادة من الروح الجديدة لتعددية الأطراف في التصدي للتحديات التي تواجه سلام وأمن العالم منذ عهد بعيد. ويكتسب السلام في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة إلى السلام العالمي على المدى البعيد. ولا تزال إندونيسيا تؤيد تأييداً مطلقاً حل الدولتين وتعايش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام، مع تمتع الدولة الفلسطينية بسيادة وسلطة كاملتين غير مشروطتين. ونود أن نؤكد في هذا المنعطف الحاسم من العملية أن ثمة مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الأمم المتحدة للوصول إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

ويشكّل الإرهاب ظاهرة بالغة التعقيد. وبالتالي، فإن مكافحته تتطلب نهجاً شاملاً. وعلينا أن نحارب الإرهاب بعزيمة ثابتة دون أن يعني ذلك اللجوء إلى التدابير القمعية المنافية للديمقراطية. كذلك ينبغي على نحو طارئ معالجة الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة، مثل الفقر والظلم. وهكذا يتسنى للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً فريداً، انطلاقاً من الجهود الوطنية والإقليمية المختلفة الرامية إلى التغلب على الإرهاب.

للتحديات المعاصرة، لاحظ الأمين العام وعن حق أن هذه هي اللحظة الحاسمة لتعددية الأطراف. لذلك، فإن الواجب الأساسي هو أن تجسد الأمم المتحدة أمل روح تعددية الأطراف الجديدة.

لقد حدد الأمين العام خمسة عناصر أساسية لتعددية الأطراف الجديدة. ومع اتفاقنا بوجه عام فيما يتعلق بالعناصر المحددة، من الواضح أن العنصر الخامس - تعديل هيكل تعددية الأطراف العالمي القائم - هو العامل الرئيسي للتقدم بشأن العناصر الأخرى.

إن جهود النهوض بتعددية الأطراف الجديدة لا تملك الكثير من فرص النجاح بدون إصلاح شامل لهياكل الحكم العالمية. وقد ألفت الأزمة المالية المستمرة المزيد من الأضواء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة لإعادة هيكلة بيان الحكم العالمي بطريقة تعبر عن حقائق الواقع الحالية وتسمح بتحسين تمثيل البلدان النامية.

وإذا كنا نريد لمؤسساتنا المتعددة الأطراف أن تكون قادرة على مواجهة التحديات القائمة والناشئة، فإننا لا يمكن أن نواصل الاعتماد على هياكل يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية ولا تعبر عن حقائق الواقع العالمية القائمة والناشئة. والخطوات الصغيرة، مثل دور مجموعة العشرين المعزز، تمثل بداية، ولكنها ليست بالتأكيد النهائية. وفي ذلك السياق، توجد حاجة أساسية في الأمم المتحدة لزيادة عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة لتحسين أساليب عمله.

إننا سعداء باتخاذ القرار الأخير بالإجماع بشأن الاستئناف الفوري للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وقرار البناء على التقدم المحرز حتى الآن يسمح لنا بالتركيز على ما يمثل رأي الأغلبية الساحقة، وهو وجوب توسيع العضوية في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

القانون. ولهذا الغاية، ينبغي للجمعية العامة أن ترسم استراتيجية شاملة وواضحة بغية تعزيز تلك الأهداف.

مفهوم أن الحلول لا تكمن جميعها في الأمم المتحدة، إلا أن أهمية الأمم المتحدة لا يمكن المبالغة فيها. وينبغي لنا أن نستثمر المزيد من الموارد اللازمة في الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تبذل كل جهد ممكن لكي تصبح أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية وكفاءة في تنفيذ ولايتها.

نحتاج إلى مجلس الأمن مصلح يكون محل ثقة ويعبر عن تعددية عالمنا المعاصر. وينبغي التأكيد من جديد على دور الجمعية العامة بوصفها هيئة الأمم المتحدة الرئيسية في التداول ورسم السياسة العامة والتمثيل. كما ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يكون قادرا على الدعوة للسياسات وتنسيقها في كل جوانب التنمية، وخصوصا في حقبة الأزمات المترابطة هذه.

ومع أننا لا نعلم علم اليقين ما يخبئه المستقبل، هناك أمل، إذا كان التاريخ مرشدا، أن نتمكن من إعداد أنفسنا بشكل أفضل لما هو قادم. ولهذا الغرض، لا بد من إصلاح ثقافة العمل في الأمم المتحدة. يجب علينا أن نكفل أن تكون الإدارة القائمة على النتائج والحكم الرشيد والشفافية والخضوع للمساءلة جزءا لا يتجزأ من إدارة منظومة الأمم المتحدة. وهذا هو الغرض من الاتساق على نطاق المنظومة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن التحديات التي نواجهها حاليا هائلة. وما سيحدد نجاحنا هو طريقة التصدي لتحديات التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان جميعها على قدم المساواة، على أن تكون الأمم المتحدة محور الجهود المبذولة.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على الطبيعة الشاملة لتقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1). وعلى ضوء الطبيعة العالمية

التصدي لتغير المناخ. وسيكون للعديد من تلك التدابير أهداف محددة كمياً وزمناً.

وعلى الجانب المتعدد الأطراف، يتعين التركيز بقدر أكبر على حصول البلدان النامية على التكنولوجيا. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دور الميسر الحقيقي لمساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا بثمن زهيد وتناسب المردود مع الكلفة، وكذلك نقل تلك التكنولوجيا إليها. ولا مفر أيضاً من الحاجة إلى إعادة النظر في نظام حقوق الملكية الفكرية من منظور موازنة مكافأة المبتكرين مع المصلحة المشتركة للبشرية.

وحفظ السلام يظل النشاط الأبرز للأمم المتحدة، والنشاط الذي يمثل، ربما أكثر من أي نشاط آخر، مطمح الميثاق إلى منع ويلات الحرب من أن تعصف بالمجتمعات. ولكن في الوضع القائم حالياً، لا تملك الأمم المتحدة الموارد ولا الخبرة حتى تنفذ على نحو مرض العديد من ولايات حفظ السلام الطموحة. وتوجد بلدان لديها القدرة والاستعداد للمساهمة بقدر أكبر من حيث الموارد. والتحدي المائل هو إنشاء الإطار الذي يمكن الأمم المتحدة من الحصول على تلك الموارد والقدرات واستعمالها.

وبصفتنا دولة عضواً مرتبطة بشكل وثيق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستشارك الهند بنشاط في بناء الشراكة العالمية المتجددة المعنية بحفظ السلام، التي دعا إليها الأمين العام، بما في ذلك في مجال سيادة القانون ونشر وحدات الشرطة. ويسعدني أن يكون عمل وحدة الشرطة المشكّلة من نساء هنديات، المنتشرة في ليبيريا، محل تقدير كبير.

إن بناء السلام واحد من أنشطة الأمم المتحدة التي يجب أن تتطور إلى حد كبير وبسرعة خلال الأعوام القادمة، نظراً للاحتياجات الضخمة في مجتمعات ما بعد النزاع. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون بناء السلام في المقام الأول

وما زلنا نصارع الآثار السلبية لأزمة اقتصادية ومالية عالمية غير مسبوقة. وإن البلدان النامية، التي لم تنشأ الأزمة فيها، كانت الأكثر تضرراً منها. ومن الواجب مواصلة وتحسين جهود التحفيز والإجراءات الأخرى لمساعدة البلدان النامية. وفي هذه المرحلة، لا يوجد مكان للحماية بأي شكل من الأشكال في البلدان المتقدمة النمو.

وقد أوضح الأمين العام ببلاغة العلاقة المباشرة بين توافر الموارد والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحقيقة أن جهود البلدان النامية لتحقيق تلك الأهداف تضررت من الأزمة الاقتصادية والمالية تتطلب من المجتمع الدولي أن يعطي دفعة قوية لتقديم مساعدات أعظم وتدفقات استثمارات أكبر إلى البلدان النامية.

وفي الاجتماع الوزاري المصغر لوزراء التجارة، المعقود مؤخراً في نيودلهي، حققنا تقدماً كبيراً نحو إنعاش مرحلة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويحدونا الأمل أن تحرز جولة الدوحة الآن تقدماً نحو نتائج إنمائية المنحى قادرة على مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية.

وكان الأمين العام مصيباً عندما وضع تغير المناخ على رأس الأولويات. إننا نقدر مبادرته بتنظيم مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبصفتنا بلداً متضرراً بشدة من تغير المناخ، فإن الهند ستكون جزءاً من الحل وستدفع من أجل نتائج طموحة ومنصفة لمؤتمر كوبنهاغن. ويجب أن تتمشى النتائج مع أحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ - لا سيما فيما يتعلق بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة - وأن تكفل قدرة البلدان النامية على السعي إلى الوفاء بالواجب الإنمائي الأساسي، وهو استئصال الفقر. كما بدأنا باتخاذ العديد من تدابير تخفيف الآثار والتكيف على الصعيد الوطني في إطار

ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزه صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة في السنوات الأربع الماضية. وكانت الهند من أسبق البلدان إلى تأييد إنشائه وقد أسهمت بالفعل بمبلغ ٢٠ مليون دولار فيه. وأود أنؤكد لكم أننا سنواصل اشتراكنا الفعلي في هذا الصندوق وفي أنشطته، التي نرى أنها تسهم في تعزيز ممارسات الإدارة الجيدة والتشاركية.

إن الإرهاب هو آفة العصر. ويلزم مكافحته بكل ما يملك المجتمع الدولي من قوة. ورغم سروري لعمل الأمم المتحدة على تفعيل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، نرى من الضروري لنا أن نعتد، في هذه الدورة، الاتفاقية الشاملة لمحاربة الإرهاب الدولي التي تجري المفاوضات بشأنها منذ أكثر من خمسة عشر عاما. فمن شأنها أن توفر عندئذ أساسا قانونيا صلبا لمكافحة الإرهاب.

وتشاطر الهند تماما في الهواجس الناشئة عن وجود أسلحة الدمار الشامل وإمكان اقتنائها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول وكذلك الإرهابيين. وتولي الهند أعلى درجات الأولوية لهدف نزع السلاح النووي ولها سجل في عدم الانتشار لا تشوبه شائبة. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز كل منهما الأخرى ومن ثم تتطلبان بذل جهود دولية متسمة بالتضافر والتعاون. ونرحب بتجديد المناقشة العالمية بشأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونسترشد في تصورنا لعمل الأمم المتحدة بروح الحضارة الهندية المتمثلة في "فاسودهايفا كوتوباكام"، أي نحن أسرة واحدة. وسنفعل كل ما نستطيع لتعزيز الأمم المتحدة وتوحيد المجتمع الدولي لكي نواجه مشاكل العالم من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة. ومن هذا المنطلق، يتطلع الوفد الهندي إلى قيام مناقشات مفيدة وتركز على النتائج بشأن مختلف البنود في جدول أعمال الجمعية العامة.

عملية وطنية. ولكن يجب أن يكون المجتمع الدولي موجودا هناك لمساعدة البلدان في طور تعافيتها من النزاع.

وفي هذا السياق، ثانية، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي بالشراكة مع الأمم المتحدة، في هذه المرة في جهود بناء السلام. وتملك الهند مزيجا فريدا من التجارب ذات الصلة، ومن الخبرات والقدرات التي نعتقد أنها ستكون أساسية في بناء الدولة في أي جزء من العالم.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لكي يستغل فرصة الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تعزيز جهود الدول الأعضاء للدعوة في مجال حقوق الإنسان، ولاتخاذ خطوات عملية لإدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل المنظمة.

وفي عملنا على إدماج حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة، ينبغي أن نكفل عدم الإضرار بخطة التنمية التي تتبعها الأمم المتحدة بإدخال شروط جديدة على تقديم المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يكون من بين الأولويات على جبهة حقوق الإنسان النهوض بالتزام المنظمة بتحويل الحق في التنمية إلى واقع دون إبطاء.

وقد رأت الهند دائما أن المسؤولية عن حماية السكان هي من أولى المسؤوليات التي تتحملها كل دولة من الدول الأعضاء. ونتفق مع الأمين العام على ضرورة استمرار المشاورات بشأن تطبيق المسؤولية عن الحماية فيما يتعلق بالفظائع الجماعية التي ذكرها والتشديد على عدم استخدام القوة، وقدما لذلك قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٦٣. غير أن من الضروري أن ندرك أن استحداث معايير جديدة ينبغي أن يشمل الضوابط من إساءة استخدامها. وفي هذا السياق، ينبغي عدم اتخاذ المسؤولية عن الحماية بأي شكل من الأشكال ذريعة للتدخل الإنساني أو القيام بعمل انفرادي.

المتعلق بتغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر المقبل يكشف عن احتمال عدم الحسم في التوصل إلى قرارات عملية في كوبنهاغن، إذ يجب أن تكون كوبنهاغن لحظة حاسمة بشأن تغير المناخ، مع مراعاة النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة بشأن المناخ الذي عقده الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر. ولا ينبغي أن تحال إلى الاجتماع الخاص بتغير المناخ الذي سيعقد في مكسيكو سيتي في العامل القادم إلا المواضيع المتبقية، أو المواضيع المتعلقة بطرائق تنفيذ مسارات العمل التي يتفق عليها في كوبنهاغن.

وفي مجال التمويل من أجل التنمية، ستنظم الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ المؤتمر الرفيع المستوى الرابع لمتابعة توافق آراء مونتيري. وينبغي ألا تخفي المسائل الموازية والهامشية الغرض الرئيسي من توافق آراء مونتيري، وهو تخصيص ما لا يقل عن نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة نموا للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان الفقيرة. وقليلة جدا هي البلدان التي نجحت في الوفاء بهذا الهدف. وينبغي أن يستكشف هذا المؤتمر المقبل كيف يمكن لمعظم البلدان المتقدمة أن تفي بالتزامها الخاص بالمساعدة الإنمائية الرسمية بموجب توافق آراء مونتيري على نحو ملائم وفي توقيت مناسب.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، من الضروري توسيع آفاق التعاون المتعدد الأطراف بما يتجاوز البعد التقليدي القائم على العرض والطلب ليشمل سوق التعاقدات الآجلة وتجارة السلع الأساسية بوجه عام، لأن لهذا السوق القدرة على تشويه عوامل الأمن الغذائي من خلال الجشع التجاري الصرف. وينبغي لذلك أن يحدد إطار زمني للنظر في كيفية تعميم إدماج الأسواق الآجلة في عملية تخطيط الأمن الغذائي.

والصحة العالمية مجال آخر بالغ الأهمية من مجالات التعاون العالمي. والطريقة السريعة التي استجابت بها الدول

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي مرة أخرى يا سيدي بالإعراب عن تهنئة الفلبين لكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأثق أنكم بما تتمتعون به من فهم وحكمة وما تملكون من خبرة كبيرة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف ستبثون روحا جديدة ونشطة في أعمال هذا البرلمان الأكثر تمثيلا للدول وتتوجون إدارتكم بالانتصارات.

وتهنئ الفلبين أيضا الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/64/1). ولا شك أن التقرير نتاج لعقل وقلب وروح رجل لا يريد إلا أن تكون الأمم المتحدة قادرة حقا على تحقيق رؤيتها ورسالتها في هذه الأيام العصيبة. والتقدير جدير بإمعان النظر فيه، ليس هنا في مقر الأمم المتحدة فحسب، بل في عاصمة كل منا كذلك. فوصفه لحالة العالم ولكيفية مجاهدة الأمم المتحدة للتحديات العابرة للحدود يوضح ضرورة الإصرار والعمل الجماعي من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تعرب الفلبين عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، أود أن أشدد على بضع نقاط.

يؤيد وفدي المبادئ العامة المتمثلة في توصيات الأمين العام بالعمل المتعدد الأطراف الجديد واستنتاجاته بشأن صياغة طريقة فعالة للتقدم تحتل فيها الأمم المتحدة قلب دعوته إلى هذا العمل. ويقضي هذا العمل المتعدد الأطراف الجديد إيلاء الأولوية للتحديات العابرة للحدود، كتغير المناخ والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والصحة العالمية ونزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب.

غير أن ترتيب الأولويات بدون وضع خطة عمل محددة زمنيا قد يؤدي إلى مناقشة لا تنتهي. وعلى سبيل المثال، الاتجاه إلى النظر لما وراء الاجتماع الرفيع المستوى

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي أفضل نموذج للجهود التعاوني الدولي المحدد زمنياً، حيث حددت فترة ١٥ سنة بوصفها هدفاً مرسوماً لتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتحقيق الأهداف أمر يسهل قياسه ورصده. وما لم تستمر الأمم المتحدة في تحديد أطر أو جداول زمنية لإنجاز خطط العمل المتفق عليها، سيعاق سعيها إلى توصيل المنافع العالمية العامة في الوقت المناسب، خاصة إلى السكان الضعفاء. وتقر الفلبين بأن تحديد أطر زمنية طريقة فعالة جداً لإعادة هندسة الأمم المتحدة ويجب أن يكون في صميم تعددية الأطراف الجديدة. وإلا فإن تعددية الأطراف يمكن أن تضع في ضجيج الخطابة.

أخيراً، أود أن أسجل في المحضر الإعراب عن امتنان الفلبين العميق للدول الأعضاء التي قدمت تعازيها ومؤاساتها وتعاطفها في أعقاب فقدان الأرواح ودمار الممتلكات الذي أحدثه الإعصار المداري كيتسانا لبلدنا وشعبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

والمنظمات الدولية وشعوب العالم للأوبئة من قبيل إنفلونزا الخنازير (إيتش إن ١) في الآونة الأخيرة ملهمة بحق. غير أن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تعالج في معظمها التدابير اللاحقة لتفشي هذه الأوبئة. ولا تقل عنها أهمية التدابير الوقائية، وينبغي أن يكون هذا البعد أيضاً محددًا بإطار زمني من خلال نظام للإبلاغ يتم رصده على الصعيد المتعدد الأطراف.

ويعالج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي شواغل واسعة شديدة التسييس ومتسمة بالدقة، ولكنها رغم ذلك بالغة الأهمية لضمان الشعور بالأمن في العالم بصفة عامة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يجتمع أطرافها كل خمس سنوات، علامة بارزة في سماء نظام نزع السلاح. وسينعقد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠ برئاسة الفلبين في العام القادم بعد فترة حمل طويل. اتسمت بعدم إحراز تقدم في تحقيق أهدافه المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية.

ورغم ذلك، ثمة بوادر إيجابية تبشر بنجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وبينما نترقب التوصل إلى توافق في الآراء للمضي قدماً بعملية معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أيضاً بذل كل جهد لتحديد مجالات الالتقاء من خلال أطر زمنية للتنفيذ حيثما أمكن.

لقد اشتد الكفاح العالمي ضد الإرهاب، تلك الآفة المقيتة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويستحق التعاون الدولي في هذا المجال أن يُواصل. ولزيادة فعالية هذه الحملة العالمية، نحتاج إلى عنصر محدد زمنياً لتعزيز التدابير التشريعية والتنظيمية على المستوى الوطني في مكافحة الإرهاب.